الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٦٩
الاثنين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/49/689)

مشروع القرار (A/49/L.40)

**السيد هيرست** (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما تكلم رئيس وزراء بلادي الأونورابل ليستر بريانت بيرد، أمام الجمعية العامة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قال:

"لا ينبغي أن يعتقد المجتمع الدولي أن الأزمة في هايتي قد نشأت عن العوامل الداخلية وحدها. إن الكثير من جذورها يكمن في سلوك لاعبين دوليين رئيسيين مدفوعين في تصرفاتهم بالحرص على اهتماماتهم الداخلية هم". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة العشرون، ص ٢٠)

والآن، وقد وصل أخطر فصل في الأزمة في هايتي إلى نهايته، فهناك تحد آخر على نفس القدر من الأهمية يواجه المجتمع الدولي. كيف يمكننا مجتمعين أن نساعد على تحويل أفقر دولة في نصف الكرة الغربي إلى قصة نجاح اقتصادي قابل للبقاء؟ وهل سيواصل اللاعبون الدوليون الرئيسيون، مدفوعين بشواغل إنسانية وحتى بمصلحة ذاتية، بذل الجهود الصادقة لإنهاء الفقر في هايتي؟ أم أن اهتماماتهم الداخلية الذاتية تمنعهم من إيلاء الاهتمام لاحتياجات هذا البلد الصغير والفقير؟

ولدى الإجابة على هذه التساؤلات يشير وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية ترينيداد وتوباغو نيابة عن الاتحاد الكاريبي وسورينام. وذلك البيان يحظى بتأييد بلادي الكامل. ويود وفد بلادي أن يسترعي الاهتمام الأوثق لإحدى ملاحظات السفير ديس إليس، عندما قال:

"إن المجتمع الدولي [ليس بإمكانه أن يتحمل] نتائج الانسلاخ المفاجئ والسابق لأوانه عن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

التطورات الحاصلة في هايتي. فهايتي الآن ... في أمس الحاجة إلى المساعدة الدولية التي بدونها يظل السلم والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة أهدافا بعيدة المنال". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الثامنة والستون، ص ٢١)

لقد ذكر الرئيس أريستيد نفسه أن هدف حكومته هو الانتقال بهايتي من البؤس إلى الفقر بكرامة. وأن سلال الدول الغنية المليئة بالخبز ممتلئة بما يكفي للوفاء بالأهداف المتواضعة التي أعلنها الرئيس العائد أريستيد من هذه المنصة ذاتها قبل شهرين. وحتى أمتي الصغيرة، وهي مستفيدة بشكل غير مباشر من حرب استقلال هايتي قبل ٢٠٠ سنة، ترى أنه من الضروري أن تقدم جُهد المُقل.

بيد أن وفد بلادي يود أن يذكر أن البلدان النامية كقاعدة عامة تفضل المساعدة المتعددة الأطراف على المساعدة الثنائية المباشرة. فالمساعدة الثنائية عادة ما تأتي بشروط عديدة معلقة عليها، ويمكن التهديد بسحبها عندما تتخذ الدولة المتلقية مقررات مستقلة قد لا تتفق مع رغبات البلد المانح. ومن ثم قد تفضل هايتي بالتأكيد المساعدة المتعددة الأطراف التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية والوكالات التابعة لهما، اعتقادا منها بأن هذا يمكن أن يحافظ على كرامتها وهي تفلت من البؤس.

وإذ يضع وفد بلادي هذا في الاعتبار، يرحب بالاستعراض المرحلي للحالة الاقتصادية في هايتي حتى يمكن تحديد مدى ما تسفر عنه الديمقراطية في ذلك البلد الجزري الكاريبي من نتائج طيبة. ونحن نتمنى أن يسجل التاريخ أن الكثير من أصول تعمير هايتي ترجع إلى سخاء القوى الدولية الكبرى التي تحركها شواغلها الداخلية بقدر أقل مما تحركها التجربة الناجحة الديمقراطية التي تمثلها هايتي.

**السيد شولزوهون** (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الموضوع المعروض على الجمعية العامة اليوم، الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، له أهمية خاصة بالنسبة لشيلي. إننا نناقش الحالة في دولة في منطقتنا ترتبط ببلدنا بروابط صداقة تاريخية عميقة.

إن عودة الرئيس الدستوري لهايتي جان - برتران أريستيد إلى بورت - أو - برنس مؤخرا تمثل نجاحا لكفاح قادة البلاد الحاليين وشعبها الصبور الذي لم يسلم أبدا في بحثه عن الديمقراطية والاحترام الحقيقي لحقوق الانسان.

ولهذا السبب، تشارك شيلي، المجتمع الدولي بأسره، في تمني النجاح الكبير للرئيس أريستيد في تصديه للمهمة الصعبة الخاصة بتحقيق التطبيع المؤسسي للبلاد. وبنفس الروح، أردنا أن نساهم إلى حد ما في مهمة التعمير بإرسال بعثة شيلية رفيعة المستوى إلى بورت - أو - برنس لتقيِّم ميدانيا، بالاشتراك مع الحكومة الهايتية، أفضل طريقة لتحقيق تعاون يكون مفيدا وفعالا في نفس الوقت.

بالنسبة لشيلي، كما هو الحال بالنسبة لبلدان المنطقة جميعا، كان الانقلاب الذي قام به الجنرال سدراس مؤلما بشكل خاص، لأنه كان يعني انقطاعا خطيرا لعملية إرساء الديمقراطية في بلدان قارتنا. وكان يعني أيضا تكرارا للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والحريات الأساسية، الأمر الذي أثار أوضاعا كنا نعتقد أنها أمكن التغلب عليها.

ومع ذلك، سرنا أن نلاحظ الادانة الاجماعية التي أعرب عنها المجتمع الدولي فورا، مع إجراء مشترك إيجابي اتخذته منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. إن المبادرات المشتركة التي اتخذتها المنظمتان المتعددتا الأطراف كانت منذ البداية ترمي إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي تفاوضي من شأنه أن يضع حدا للمشكلة. ومع ذلك، كانت هناك عقبات عديدة على الطريق، لأن حكومة الأمر الواقع رفضت باستمرار الانصياع للالتزامات التي قطعتها على نفسها في جزيرة غفرنرز، وانتهكتها دون عقاب.

إن مجلس الأمن، وهو يواجه حالة تتزايد صعوبة الدفاع عنها، اتخذ زمام المبادرة في حل الحالة، وهو إجراء نقدره تقديرا تاما لأنه منع وقوع معاناة لا توصف وإزهاقا لا لزوم له لأرواح بشرية بريئة.

إن المهمة الكبيرة، مهمة التعمير لم تكد تبدأ. لكن مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة تكمن على الطريق لا تزال تعوق العملية الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية. ونحن نحث القوة المتعددة الأطراف على تهيئة الظروف التي تمكن الوزع المبكر لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

إن تلك البعثة، في اتصال وثيق بالحكومة والمؤسسات الهايتية، ينبغي أن توفر مساعدة أساسية في تهيئة البنيات الضرورية لبدء عملية التعمير الوطني دون تأخير. ونعتقد أن المساعدة الانسانية والمعونة الأساسية للتنمية، على حد سواء، ستكونان في الوقت الحالي عنصرين أساسيين في السلم والاستقرار الذي يستحقه الشعب الهايتي.

ووفقا لما سبق ذكره، سيكون أحد الأدوار الرئيسية في تعزيز الديمقراطية تعزيز الآلية الخاصة بحماية حقوق الانسان، لأن هذه تمثل الدعامة الأساسية التي لا غنى عنها لأي مجتمع يدعي أنه مجتمع ديمقراطي حقا. وهناك خطوة أولى هامة لا يمكن تجنبها هي التمسك بالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إن هذين الصكين يتضمنان عناصر مختلفة تمثل النظام الديمقراطي - حق المشاركة السياسية في حكم البلاد وحق حرية التعبير، وحق تكوين الجمعيات والتجمع. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نحدد فكرة الديمقراطية بأنها حقوق الانسان التي تبرز من تلك الحقوق السياسية الأساسية الأربعة.

يجب علينا أن نضع في الاعتبار أن أكثر المجالات حسما في أي نظام اجتماعي في أي بلد هو المجال السياسي، حيث تجري عملية صنع القرارات التي يشارك فيها جميع أعضاء المجتمع. ونتيجة لذلك، إن احترام حقوق الإنسان له أثر حاسم على احترام تلك الحقوق في المجالات الأخرى من النظام، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة شيلي اليوم مجددا عزمها على دعم جهود الرئيس أريستيد في هذه المهمة الكبيرة.

في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في سانتياغو دي شيلي في حزيران/يونيه ١٩٩١، اتخذنا قرارا بعنوان "تعهد بالديمقراطية". وفيه أعربت بلدان المنطقة عن عزمها على اعتماد مجموعة من الاجراءات الفعالة الحسنة التوقيت العملية لضمان تعزيز الديمقراطية التمثيلية والدفاع عنها.

لقد ثبت أن ذلك الصك يحظى بأهمية كبيرة لأنه، مع تدابير أخرى اعتمدها المجتمع الدولي، قام بدور هام في استعادة النظام المؤسسي في هايتي، وتنفيذه سيساعد على ردع أية محاولات غير شرعية للمساس بالعملية الديمقراطية لأي بلد عضو في منظمة الدول الأمريكية.

إن مهمة تعزيز حقوق الانسان بدعم الديمقراطية تحد يواجه المجتمع الدولي بأسره. إن كل شعب، أيا كان كيانه التاريخي أو الثقافي، سيحقق مستويات أعلى من احترام حقوق الإنسان الأساسية بالدرجة التي يكفل بها زيادة إسباغ الديمقراطية على مؤسساته، أي إلى الدرجة التي يحظى فيها كل فرد في تلك المجتمعات باحترام أكبر لحقوقه السياسية.

ونحن نعتقد أنه بالنسبة للحالة في هايتي، يجب أن يكون هناك التزام قوي من جانب المجتمع الدولي بأسره حتى يمكننا، في وقت قصير للغاية، تحقيق الاستقرار المؤسسي الذي هو ضروري للغاية لبعث اقتصادها المدمر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرزومانيان (أرمينيا).

لقد قرأنا بارتياح خاص آخر تقارير الأمين العام عن الحالة في هايتي، كما درسنا المعلومات الدورية حول العمل الذي تقوم به القوة المتعددة الجنسيات هناك. ووفقا لتلك المعلومات، أن جميع الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها المجتمع الهايتي آخذة في العودة التدريجية الى طبيعتها. ونلاحظ مع الارتياح والأمل أن إعادة بناء ذلك البلد قد بدأت بالفعل. وبينما نعرب عن أطيب تمنياتنا لشعب هايتي فإننا نتعهد باستمرار دعم شيلي لهذا الشعب في نضاله الذي لا يلين من أجل الحرية والتنمية.

**السيد فلوريس أوليا** (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تنظر الجمعية العامة اليوم مرة أخرى في حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي. ولكن لحسن الطالع، يختلف السياق تماما الآن عما كان عليه في الظروف التي كانت سائدة في العام الماضي عندما اتخذنا القرار ٢٧/٤٨.

فقد أدت عودة جان - برتراند أريستيد الى بور أو برانس واستعادة الحكومة المنتخبة شرعيا الى تمكين الشعب الهايتي من الشروع بقوة في إعادة إقامة الديمقراطية، التي كانت قد تحققت بصعوبة كبيرة، والتي حاول إحباطها القادة العسكريون المسؤولون عن الانقلاب والذين تخلوا عن السلطة مؤخرا بطموحاتهم التي لا حدود لها. ومن حسن الطالع أن النظام الدستوري عاد مرة أخرى الى ذلك البلد الذي كان قد ألقى به في حالة من الاضطراب.

وعلى الرغم من هذه الأحداث المشجعة، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أن التنمية المتسقة لأفقر الشعوب في نصف الكرة الذي ننتمي اليه ما زال يتعين السعي الى تحقيقها. إن عودة الرئيس أريستيد الى بور أو برانس لا تعني أن مشاكل هايتي قد حسمت أخيرا والى الأبد. فهي مجرد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. والعودة الى الشرعية ليست غاية في حد ذاتها، وإن كانت شرطا مسبقا وخطوة هامة بالتأكيد صوب حل الصعوبات الهائلة التي ما زالت تواجه هايتي.

وعلينا أن نسلم بأن النظام القانوني والاجتماعي في هايتي قد وصل الى حالة انهيار بعد سنوات طويلة من دكتاتورية دوفالييه والنظام العسكري غير المشروع الذي انبثق عن آخر انقلاب عسكري. وستستغرق عملية المصالحة الوطنية وقتا طويلا جدا وستحتاج الى جهود تتسم بالعزم من كل قطاعات المجتمع الهايتي. ونحن هنا نرحب ونقر بموقف الرئيس أريستيد، ونؤيد مناشداته من أجل الاعتدال والوفاق.

وبمجرد أن تبدأ عملية إشاعة الاستقرار في هايتي، يتعين علينا أن نبدأ إعادة بناء مؤسسات ذلك البلد. ومما لا شك فيه أن هذه مهمة ينبغي أن يضطلع بها شعب هايتي، فهو وحده في نهاية الأمر الذي يعرف أفضل ما يحقق مصلحته، وسيتولى المجتمع الدولي - كما هو مطلوب منه - مهمة تقديم الدعم الصادق في هذه المهمة.

وبالنسبة للمكسيك، من الواضح جدا أن أبناء هايتي وحدهم هم الذين يستطيعون تقرير مصيرهم. فالسلم والديمقراطية لا يمكن فرضهما. والسلم يبنى من الداخل من خلال الجهود التي تبذلها كل قطاعات المجتمع. والديمقراطية لا يمكن أن تبنى على أساس نماذج خارجية؛ فهي تنبع من إرادة الشعب بأسره، ولا بد من أن تعيش يوما بعد يوم قبل أن تصبح شيئا دائما. والمصالحة الوطنية عملية تتبع مسارها الخاص بتشجيع من شعب هايتي.

وقد قررت الأمم المتحدة أن تحتفظ بوجود لها في هايتي كرمز لتأييد المجتمع الدولي لشعب هايتي في نضاله من أجل تحقيق الاستقرار. ونأمل في أن تقوم المنظمة، بمجرد إتمام وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بالتخطيط والتعبئة لعملية لحفظ السلام في ذلك البلد.

كما نرحب بعودة البعثة المدنية الدولية لدى هايتي الى بور أو برانس - فهذه البعثة أداة للعمل المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. لقد نجح هذا التعاون الوثيق بين المنظمتين وأثمر، وهو يشكل تعبيرا عن إرادة بلدان المنطقة لمساعدة هايتي.

إلا أن المجتمع الدولي لا يمكنه الاكتفاء بالنجاح السياسي وحده. فإلى جانب مهام إعادة بناء المؤسسات، من الضروري دعم هايتي في مساعيها لبناء بنيتها الأساسية وتهيئة الظروف التي تفضي الى تطوير اقتصاد قوي مستقر وآمن، من شأنه أن يضمن الرفاه للمجتمع الهايتي.

ونحن ننضم الى النداء الموجه الى هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن الأنشطة الانمائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بأن تكرس جهودها لمهمة إعادة البناء الاقتصادي تلك. وهذا مطلب ضروري اذا ما أريد تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي. ومن هنا، إن المنظمات الدولية - لا سيما البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الانمائي للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - لها دور أساسي تضطلع به في هذا

الخصوص. وهذا لا يستبعد بالطبع خيارات التعاون الثنائي.

إن أمامنا مهمة شاقة. وهايتي تستحق دعمنا اذا أردنا أن نوفر لمواطنيها الحياة الكريمة والرفاه والرخاء والنظام والأمن.

**السيد كارسغارد** (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل شهر تقريبا عاد الرئيس أريستيد الى هايتي، وانتهت بذلك فترة ثلاث سنوات من الانحطاط والوحشية والقمع. وبشعور كبير من الارتياح تنضم كندا الى المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا الحدث التاريخي. وبوسع شعب هايتي الآن أن يستأنف بثقة جهوده الرامية الى إقامة مجتمع مستقر ومسالم وديمقراطي.

ونحن نشيد بشجاعة كل الذين كافحوا في هايتي لاستعادة الديمقراطية في بلدهم، كما نؤبن ذكرى الذين لقوا حتفهم في هذا النضال سواء كانوا معروفين أو مجهولين. فقد انتصرت تطلعاتهم.

إن عودة الرئيس أريستيد نجاح للمجتمع الدولي. فقد كان الالتزام والجهود الموحدة من الأفراد والجماعات والمنظمات الدولية مفتاح النجاح في تحقيق هذه النتيجة. وكندا، باعتبارها عضوا في مجموعة أصدقاء هايتي، تشاطر مشاعر السرور البالغ لتحقيق أهدافنا المشتركة.

إن الوزع السلمي للائتلاف المتعدد الجنسيات، وهو الوزع الذي أذنت به الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، اضطلع بدور مركزي في تهيئة الظروف التي سمحت بعودة الرئيس أريستيد. ونحن نثني على الجهود التي بذلها الائتلاف وعلى الدور الهام الذي لا يزال يضطلع به. إننا نتطلع الى التحول المبكر الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي حالما يتم إيجاد بيئة مستقرة وآمنة. والبعثة، عندما يجري وزعها، ستساعد الهايتيين على بناء مجتمع مستقر وسلمي وديمقراطي.

(تكلم بالفرنسية)

ومنذ أن عاد الرئيس أريستيد الى هايتي، أحرز التقدم في تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان معا. ولقد تم تشكيل حكومة جديدة، واستأنف البرلمان وظائفه، وسمي الرئيس أريستيد قائدا جديدا للقوات المسلحة الهايتية، والجهود تبذل من أجل إنشاء قوة شرطة مدنية. ونحن نرحب نية الرئيس أريستيد لاجراء انتخابات تشريعية ومحلية في المستقبل القريب، ونتطلع الى إجراء تحضيرات مكثفة لهذا الغرض.

وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن التحديات التي تواجه هايتي لا تزال هائلة، في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع جديد يقوم على الاحترام الكامل لحقوق الانسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل منخرطا على نحو كامل في مساعدة الهايتيين في هذه العملية.

إن جزءا رئيسيا من العملية يكفل ترسيخ حكم القانون والاحترام للسلطة المدنية. وإنشاء قوة جديدة من الشرطة المدنية وتعزيز النظام القضائي هما عنصران رئيسيان. وكندا، من خلال برنامجها الثنائي للمساعدة، توفر دعما هاما، في كندا وفي هايتي على حد سواء، يتمثل في تدريب قوة الشرطة الجديدة. وهذه الجهود ترمي الى التأكيد على أن بإمكان الهايتيين أن يثقوا بأن المسؤولين عن الأمن العام يقومون بالعمل من أجلهم ومعهم بدلا من العمل ضدهم كأدوات للقمع. وفي الوقت نفسه، نبحث عن سبل لمساعدة هايتي في تنفيذ الاصلاحات التي تحتاج اليها من أجل أن يعمل النظام القضائي لصالح جميع الهايتيين.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نرحب بعودة البعثة المدنية الدولية المشتركة. فالبعثة، منذ إنشائها، تضطلع بدور أساسي في إبراز إساءة استعمال حقوق الانسان التي ارتكبها نظام الأمر الواقع. وفي ضوء الحالة الجديدة، بإمكان البعثة أن تضطلع الآن بدور مفيد، ليس في رصد حالة حقوق الانسان فحسب، بل أيضا في مساعدة الهايتيين على إيجاد البيئة الصحيحة التي تكفل الحماية الكاملة لحقوق الانسان، وتعزز المؤسسات التي ترمي الى ذلك. وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل توصية الأمين العام بتعديل ولاية البعثة لاظهار الحقائق المتغيرة.

إن تعزيز الديمقراطية في هايتي مرتبط ارتباطا مباشرا بنجاح الجهود التي تبذل من أجل الاقتصاد وإعادة الإعمار. وما يحتاج اليه الآن هو توفير دعم كبير لمساعدة الهايتيين في إعادة بناء اقتصاد ومجتمع أفقرتهما على نحو متزايد ثلاث سنوات من القمع. ولهذا الغرض، ستقدم كندا خلال الأشهر الستة المقبلة ما يزيد على ٣٠ مليون دولار من المساعدات بغية تلبية الاحتياجات الفورية ودعم النمو البعيد الأجل على حد سواء. ويمكن للديمقراطية الهشة في هايتي، دون إسهام فوري ومستدام من جانب مجتمع المانحين، أن تتعرض للخطر.

وبانهيار نظام الأمر الواقع وعودة الرئيس أريستيد، انطلقت هايتي في مسار جديد. ويمكن للهايتيين أن يتطلعوا الى المستقبل بأمل وتفاؤل. وعلى الرغم من أن ما من أحد ينكر الصعوبات الماثلة أمامنا، فإن الدلائل مشجعة حتى الآن. ونحن نؤيد بالكامل دعوة الرئيس أريستيد الى تحقيق المصالحة الوطنية والتعاون. ويجب علينا جميعا أن نعمل من أجل كفالة أن يكون بمقدور الهايتيين تحقيق هذا الهدف، ونسيانهم الى الأبد الأحداث السوداء التي عانوها، وتلبية طموحاتهم الى مستقبل أفضل.

**السيد رانغيل فارغاس** (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يوجد اختلاف هائل بين لهجة التشاؤم التي سادت المناقشة بشأن هذا الموضوع في الدورة الأخيرة للجمعية العامة والتفاؤل الذي نتناول به الموضوع اليوم. فالمؤسسات الديمقراطية استعيدت في هايتي، واستأنف الرئيس جان - برتراند أريستيد وظائفه. ولقد مرت فترة قصيرة منذ أن عاد الرئيس الشرعي الى تسلم زمام السلطة يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، لكن الفترة طالت بالفعل عندما حرم الشعب الهايتي من العيش بحرية، ودامت أكثر بقليل من ثلاث سنوات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

إن صفحة أخرى من تاريخ هايتي المأساوي، ولا سيما الشعب الهايتي، قد طويت، وهي صفحة مليئة بالآلام والمصاعب والمجاعة. ولقد بدأت مرحلة جديدة، على الرغم من أنها مفعمة بالأمل، صعبة بقدر صعوبة المراحل التي مرت بها بلدان عديدة أخرى في العالم النامي وبدا أنها تركت لتلقى مصيرها أو اضطرت أن تتعايش مع بلاياها. وجميع الأعضاء في المجتمع الدولي يتحملون قسطا من المسؤولية تجاه مستقبل هايتي، وشعبها، والديمقراطية فيها.

إن الخطوات الأولى صوب المصالحة الوطنية قد اتخذت ونحن على ثقة بأنه بمرور كل يوم سيعزز الحوار والتعددية والتعايش السلمي بين جميع قطاعات الشعب الهايتي، كي تصبح الديمقراطية في هايتي قوية وثابتة ودائمة. هذا هو أحد أكبر التحديات وأكثرها استعجالا التي يواجهها الرئيس أريستيد، وهي تتضمن، من حيث الأولوية، إنشاء قوة جديدة للشرطة، وإعادة تنظيم القوات المسلحة وخفض عددها، وإصلاح النظام القضائي.

وبرحيل القادة العسكريين المسؤولين عن الانقلاب، واستعادة السلطات الشرعية، دخلت هايتي في فترة تحول سياسي ومؤسسي. ويحدونا الأمل في ألا تكون هذه الفترة طويلة. وهي ستعنى، في جملة أمور، باستعادة السيادة والاستقلال الكاملين، وجميع الحقوق المدنية والسياسية لجميع أفراد الشعب الهايتي. وبعبارة أخرى، تعتبر فنزويلا أنه في الأجل القصير جدا، وبالتدابير المتخذة من أجل تعزيز الديمقراطية، يجب اتخاذ خطوات لسحب ما يسمى بالقوة المتعددة الجنسيات وإحلال بعثة الأمم المتحدة في هايتي محلها.

إن هذه الخطوة أساسية، ويجب أن ترمي الى تحقيق الاستقرار للديمقراطية الهايتية وتيسير برنامج واسع للانتعاش وإعادة الإعمار في هايتي. وفي هذا السياق، اذا رغبنا في إيجاد ديمقراطية ذات مستقبل، يجب علينا أن نضع جدولا زمنيا انتخابيا ونقوم بالاستعدادات للانتخابات التشريعية المقبلة التي كان يتعين اجراؤها يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر المقبل، والتي نفهم أنه يتعين وضع تاريخ جديد لاجرائها نظرا للظروف التي استجدت.

ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة، بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية، سوف تعجل باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إجراء الانتخابات البرلمانية المبكر التي يجب أن تكون حرة وجلية.

وخلال هذه الفترة الانتقالية السياسية والمؤسسية التي تستهدف توطيد الديمقراطية كنظام للحكم وتعزيز المؤسسات التي تكفل الاحترام التام لحقوق شعب هايتي، من الضروري أيضا إعادة بناء الدولة استنادا إلى سيادة القانون وإصلاح السلطة القضائية وكفالة حكم القانون والنظام. ويجب أن تلتزم الأمم المتحدة كذلك بهذا الهدف وأن تهتم بالبيان الذي أدلى به الرئيس أريستيد في هذه الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر:

"إن إقامة دولة تقوم على حكم القانون تتضمن أيضا الوفاق بين أبناء هايتي... وإن إقامة العدالة الحقيقية ستحررنا من الحلقة المفرغة من العنف والانتقام". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢/٧، ص ٥)

فلنساعد جميعا على بناء غد جديد، تسوده العدالة، لصالح شعب هايتي.

واستحقت هايتي أن تعيش حياة الكرامة منذ سنة ١٨٠٢. إن النهب الاقتصادي والتصحر، بالإضافة إلى النمو السكاني، جعلا هايتي بلدا من أفقر بلدان العالم. وقد زادت سنوات الأزمة الثلاث الأخيرة من خطورة مشاكل الفقر ومشقة العيش، وهذا هو نمط التخلف، مما أدى إلى اندلاع أعمال العنف والانقسامات السياسية في كثير من بلدان العالم الثالث. ولذلك يجب أن نعالج على نحو عاجل هذا الجانب الآخر من واقع هايتي إذا ما رغبنا حقا في تعزيز ديمقراطيتها. وبالتالي، سيكون من الضروري، عندما تحل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تسبب فيها الانقلابيون العسكريون، وضع برنامج مكثف للتعمير الاقتصادي والاجتماعي.

وكما أوضح الرئيس أريستيد في خطابه أمام الجمعية العامة، أن الحالة في هايتي لا يمكن أن تكون أسوأ من ذلك. وقد ذكر عندما تكلم عن حكم الأمر الواقع الذي دام ثلاثة أعوام:

"تضاعف عبء الدين ضعفين ويقدر التضخم بـ ٦٠ في المائة. وقد خفضت قيمة عملتنا الوطنية الغورد بمعدل ٣٠٠ في المائة بالنسبة للدولار. وأجهزة التمويل العامة في حالة إفلاس وسجلت المالية العامة خسارة تبلغ ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات المالية ١٩٩٢-١٩٩٤". (المرجع نفسه، ص ٥)

وتكشف هذه الأرقام القليلة، التي أذيعت مؤخرا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عن حقيقة مأساوية. بل أن الصورة تزداد قتامة إذا ما وضعنا في الاعتبار الفقر الشديد الأمية وقلة الرعاية الطبية والبطالة والتصحر وتدمير نظم الري في هايتي.

وتعتقد فنزويلا أنه يتوجب على الأمم المتحدة، في الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات لتحقيق أهداف تعزيز وتثبيت الديمقراطية في هايتي، أن تضع، على سبيل الأولوية، بمساعدة منظمة الدول الأمريكية والمؤسسات التعاونية لكل من المنظمتين برنامجا منسقا للطوارئ الاقتصادية والاجتماعية للمساعدة في إعادة بناء هايتي. ويجب أن تنسق الأمم المتحدة هذا البرنامج مع السلطات في هايتي على مستويات مختلفة كما فعلت في الماضي في بلدان أخرى تواجه حالات طوارئ. كما يتوجب عليها أن تسعى ليس فقط لشراء منتجات هايتي، ولكن أيضا لتحسين معدلات التبادل التجاري المتعلقة بها.

وفي مجال حقوق الإنسان، سيبدو، عندما تعود الشرعية الديمقراطية وسيادة القانون، دون المساس بمناخ السلم أو عملية التعمير الوطني التي بدأت بالفعل، أن هناك ثلاثة أمور جوهرية.

أولا، تدعو الحاجة إلى إعادة جميع الحقوق السياسية والمدنية لشعب هايتي من خلال دعم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، في الوقت الذي يحترم فيه الدستور والقوانين التي تضمن حقوق الإنسان، وتشجيع إيجاد آليات قانونية جديدة من شأنها أن تعزز الحريات الأساسية وتحميها.

ثانيا، يجب أن تبدأ السلطة القضائية المجددة في هايتي التحريات الضرورية - بشكل علني وغير تمييزي وشفاف - لإلقاء القبض على مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأعوام الثلاثة للحكم المستند إلى الأمر الواقع ومحاكمتهم. ويجب أيضا إيجاد طرق عملية وعادلة لتعويض الضحايا العديدين وأسرهم.

ويجب، ثالثا، أن تلتزم شرطة هايتي الجديدة والقوات المسلحة المعاد تنظيمها باحترام الديمقراطية والسلطة المدنية وكفالة مناخ حقيقي للمصالحة، يشكل فيه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية جزءا رئيسيا من مناهج التدريس في أكاديميات الشرطة والمؤسسات العسكرية وتعتقد فنزويلا أنه يمكن للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تقديم إسهام لا يقدر بثمن في تحقيق هذه الأهداف التي تشاطرها، على نحو مؤكد لنا، حكومة الرئيس أريستيد، وذلك بإعداد خطة لإنشاء وتعزيز مؤسسات هايتي المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان والسهر عليها وكفالة احترامها، وكذلك تسهيل انضمام هايتي إلى جميع الصكوك الدولية التي تحمي الحريات الأساسية.

وفنزويلا على اقتناع بأن جمهورية هايتي الشقيقة يمكن أن تتمتع بمستقبل واعد؛ وبأن الديمقراطية في هايتي ستتوطد؛ كمصدر لفخر شعبها وكمثل للعالم؛ وأن المجتمع الدولي سيقدم أي إسهامات ضرورية. ونؤكد التزامنا بهذه الأهداف وإمكان اعتماد هايتي على دعمنا وتعاوننا. وقد بدأت حكومة فنزويلا بالفعل هذه العملية بأن تعلق انفراديا الجزاءات التي كانت قد فرضتها على أثر الانقلاب وبتقرير استئناف شحنات النفط إلى هايتي، في إطار اتفاق سان خوزيه، الذي نطوره بالتعاون مع المكسيك، لصالح عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد كارديناس** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نجتمع مرة أخرى للنظر في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وعندما عالجت الجمعية العامة هذا الموضوع في مناسبات سابقة، كان الأمل يساورنا عادة في تحقيق التحسن؛ وكان أملنا يتمثل في استعادة حقوق الإنسان في هايتي وتعزيزها وحمايتها، وفي الديمقراطية. غير أن الموقف قد تدهور عاما بعد آخر، على نحو متعذر علاجه فيما يبدو.

واليوم، استعدنا الآمال، والثقة التي وضعها المجتمع الدولي في إمكان حل أزمة هايتي. وقد تمكن الرئيس أريستيد، الذي كانت أغلبية شعب هايتي قد انتخبته بصورة ديمقراطية، من العودة مؤخرا إلى هايتي، بفضل جهود القوة المتعددة الجنسيات التي وزعت بسرعة وبطريقة سلمية في ذلك البلد الشقيق، مزودة بولاية تمثيل المجتمع الدولي. ونستطيع الآن القول على وجه اليقين، بأن الضوء الخافت الذي شهدناه في نهاية النفق قبل أكثر قليلا من شهرين قد تعزز وبدأ حاليا يتألق فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في هايتي وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

إن التوحيد الدستوري لهايتي يجب أن يتضمن تفكيك الهيكل القمعي المتمثل في العسكريين وهيكل الشرطة و "الملحقين". فمهمة القوة المتعددة الأطراف ومستقبل مهمة بعثة الأمم المتحدة في هايتي يشتملان على نزع أسلحة الذين شاركوا في ارتكاب انتهاكات مستمرة وجسيمة لحقوق الإنسان. وهناك أولوية في برامج التدريب للشرطة والقوات المسلحة تتمثل في تطوير الاحترام التام لحقوق الإنسان وتشجيعها وحمايتها التامة.

لقد حدثت تطورات مشجعة في الحالة في هايتي، وهي تسير نحو العودة إلى الحياة الطبيعية. وكان هذا سيكون مستحيلا لولا الجهود المشتركة للمشاركين في هذه العملية التاريخية. وهنا أذكر الجهود والشجاعة، وفي الواقع التضحية بالذات من جانب الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية/وبعثة الأمم المتحدة الدولية المدنية إلى هايتي، حيث اضطلعوا بأداء ولايتهم في ظروف صعبة في غالب الأحيان. إن البعثة تحظى بتأييدنا التام، ونعتقد أنه لا يزال عليها الاضطلاع بدور هام في تطبيع وتعزيز العملية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ونشر الحريات الأساسية في المجتمع الهايتي. وفي حين أن عملية تعزيز الديمقراطية في هايتي ما زالت مستمرة، تؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا التزامها بتلك العملية، وستظل فيها شريكا نشطا.

وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. غير أن شعب هايتي اليوم، وقد أصبحت سيادته الآن رهن يديه، قد اختار طريقه الخاص.

**السيد هنزي** (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا.

يرحب الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا بحرارة بالعودة السلمية إلى السلطة في هايتي للحكومة الدستورية برئاسة الرئيس المنتخب ديمقراطيا، السيد جان برتراند أريستيد، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. إن عودة الرئيس أريستيد جاءت في أعقاب قرار الحكام العسكريين غير الشرعيين بالتنحي دون مجابهة عسكرية، وذلك بعد رفضهم الطويل للتقيد بالتزاماتهم بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز وتجاهلهم للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأصبح هذا ممكنا بفضل العمل الحازم الذي قام به المجتمع الدولي أثناء الأزمة، وأخيرا بفضل جهود القوة المتعددة الجنسيات. وأن الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا تثني على البلدان التي أسهمت في القوة المتعددة الجنسيات، وخصوصا الولايات المتحدة، على دورها في تحقيق أهداف المجتمع الدولي كما نص عليها قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤).

ويشيد الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا بالجهود التي اضطلع بها الأمين العام وممثلاه الخاصان، السيد دانتي كابوتو والسيد الأخضر الإبراهيمي، لحل الأزمة السياسية في هايتي. إن الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام لهايتي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دللت على التزامه بالعمل لتحقيق نتائج إيجابية في هايتي. وإننا نرحب أيضا بتقريريه الأخيرين المؤرخين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ونود أن نشيد أيضا بجهود منظمة الدول الأمريكية وأصدقاء الأمين العام في الأمم المتحدة بشأن مسألة هايتي بغية استعادة العملية الديمقراطية في هايتي. والبعثة الدولية المدنية التي اضطلع بها بالاشتراك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تؤكد على التزام منظمة الدول الأمريكية بحل المشكلات الخطيرة في هايتي.

إن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشارك بنشاط في جهود القوة المتعددة الجنسيات لإقامة بيئة آمنة ومستقرة. ويحدونا الأمل بأن هذه الجهود ستتيح عما قريب لبعثة الأمم المتحدة في هايتي القيام بوزع تام بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) والبدء ببرنامج واسع للمساعدة. ونحن نرحب بتوصية الأمين العام التي تفضي بتعزيز الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي وذلك بغية تسهيل الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

يؤيد الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا جهود حكومة هايتي في إقامة بيئة تفضي إلى تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تشرف عليها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. ونحن على استعداد لمساعدة الحكومة في تنظيم هذه الانتخابات.

إن استعادة النظام الدستوري، وعودة السلطات الشرعية وعودة البعثة المدنية الدولية تمهد الطريق أمام تحسين حالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد نرحب بتوصية الأمين العام، التي تجسدت في مشروع القرار A/49/L.40، والتي تنص على توسيع مسؤوليات البعثة المدنية الدولية لكي تسهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا بارتياح أنه تم تحقيق تقدم هام في مجال حقوق الإنسان منذ مغادرة النظام العسكري الذي أنزل معاناة هائلة بشعب هايتي لمدة طويلة. وإننا نعرب عن رغبتنا في مساعدة الحكومة الجديدة في مهمتها.

إن الحكومة الديمقراطية في هايتي تواجه الآن المهام الصعبة المتمثلة في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء أمة دمرتها إساءات حكامها العسكريين. وأننا نشعر بالتشجيع الكبير إزاء رسالة المصالحة التي وجهها الرئيس أريستيد أثناء دورة الجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وإزاء السياسات التي بدأ ينتهجها منذ عودته.

في قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٨ ألف الصادر في العام الماضي، تعهدنا بأن يقوم المجتمع الدولي بزيادة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي حالما يتم إرساء النظام الدستوري وتعزيز المؤسسات التي ستضطلع بتطبيق العدالة وضمان الديمقراطية، والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتمشيا مع ذلك الالتزام، أن الاتحاد

الأوروبي، بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وحالما عاد الرئيس أريستيد إلى البلاد قام برفع الجزاءات التي فرضها على هايتي.

وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا حكومة الوفاق الجديدة برئاسة رئيس الوزراء سمارك ميشيل في جهودها الرامية إلى إعادة البناء وتحقيق الوفاق الوطني. وتحقيقا لذلك الهدف، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم برامج لمعونات الطوارئ تساوي ١٢ مليون وحدة حسابية أوروبية ومشروعات إضافية تساوي ٨ ملايين وحدة حسابية أوروبية. وسيقوم بنك التنمية الأوروبي بمنح قروض إضافية قيمتها ١٢٠ مليون وحدة حسابية لمشروعات إعادة الإعمار. وبالإضافة إلى ذلك، أن بعض الدول الأعضاء تقوم بمنح مساعدات طارئة وستسهم ثنائيا في إعادة إعمار هايتي. علاوة على ذلك، تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنح مساعدات طارئة في أعقاب الإعصار الاستوائي "غوردون"، الذي ضرب هايتي في الآونة الأخيرة. وأننا نتوجه بأعمق آيات التعاطف إلى عائلات الذين فقدوا أرواحهم في هذه الكارثة.

ويحدونا الأمل في أن تتخذ حكومة الوفاق الجديدة، وبدعم من المجتمع الدولي، خطوات حازمة وحاسمة لإعادة الديمقراطية والنهوض ببيئة من الاستقرار والمصالحة وحكم القانون.

إن حكومة هايتي الديمقراطية تواجه مشكلات وعقبات في عملية إقامة الديمقراطية المستأنفة الآن. وسيساعد الاتحاد الأوروبي والسويد والنمسا الحكومة في جهودها للتغلب على هذه المشكلات. وبهذه الروح انضم الاتحاد الأوروبي إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/49/L.40، المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

**السيد غلبر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومتي، يسرني أن أنوه بالتحسن الجذري الذي طرأ على مناخ حقوق الانسان في هايتي بعد وزع القوة المتعددة الجنسيات في ذلك البلد في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبفضل جهود هذه القوة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، تقف هايتي اليوم على أعتاب عهد جديد، ومستقبل ديمقراطي يمكن أن نحترم فيه، بل وستحترم فيه، حقوق الانسان. ومن واجبي أن أشيد بالدور الحيوي الذي لعبته الولايات المتحدة، بوصفها العضو الرائد في القوة المتعددة الجنسيات في هايتي، في إعادة رئيسها المنتخب ديمقراطيا، جان - برتران أريستيد، الى منصبه في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

وقد جاء في تقييم صدر مؤخرا عن لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية أن الشعب في هايتي اليوم لم يعد يخشى الخروج ليلا، وأن حرية التعبير بدأت تزدهر، والأهم من كل شيء، أن حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والقسوة وعمليات الإعدام خارج النطاق القضائي قد توقفت.

وإذ ألاحظ هذا التحسن، أرحب بهذه الفرصة لكي أهنئ الدول الأعضاء الـ ٣١ التي تشارك في القوة المتعددة الجنسيات على إسهامها الرائع في إعادة الديمقراطية الى هايتي. لقد كان دور هذه القوة في تحسين حالة حقوق الانسان في هايتي دورا محوريا. بالاضافة الى قوات الولايات المتحدة الموجودة حاليا في هايتي والتي يبلغ قوامها قرابة ٠٠٠ ١٠ جندي، يضم ائتلاف القوة المتعددة الجنسيات حوالي ٥٠٠ ١ فرد آخر من بينهم قوات من بنغلاديش وغواتيمالا والجماعة الكاريبية - بما فيها أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا. والدول الأعضاء الأخرى التي تشارك في القوة المتعددة الجنسيات هي: الأرجنتين، والأردن، واستراليا، واسرائيل، وبلجيكا، وبنما، وبنن، وبولندا، وبوليفيا، والدانمرك، والفلبين، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيبال، وهولندا.

وباسم حكومة الولايات المتحدة، أشكر جميع الدول الأعضاء في القوة المتعددة الجنسيات على ما فعلته لصالح شعب هايتي. والى جانب المجتمع الدولي، نتطلع الى اليوم الذي ستضطلع فيه بعثة الأمم المتحدة في هايتي بواجباتها بنفس النجاح الذي سجلته القوة المتعددة الجنسيات.

وتود حكومتي أن توجه تحية خاصة الى الرئيس أريستيد على نداءاته من أجل المصالحة الوطنية في هايتي. إن جهود الرئيس أريستيد في هذا الصدد، واشتراك جميع قطاعات المجتمع الهايتي في هذه النهضة الوطنية تطوران جوهريان نرحب بهما. كما نغتنم هذه الفرصة لنهنئ رئيس الوزراء ميشيل وحكومته وهما يشرعان في مهمة صعبة، مهمة إعادة بناء النظام السياسي في هايتي. إن جهود الرئيس أريستيد ورئيس الوزراء ميشيل للنهوض بالمصالحة الوطنية هي الدعامة التي ستتطور عليها على المدى الطويل الديمقراطية والسلم والرخاء للشعب الهايتي.

إن الطريق ما زال طويلا لتوطيد الاحترام الدائم لحقوق الانسان. وهناك تقارير تفيد بأن رؤساء الأقسام، وهم بقايا نظام سيدراس، ما زالوا يسيطرون على جيوب ريفية صغيرة في مناطق نائية من البلاد. والقرار المعروض على هذه الجمعية اليوم يضيف صوت المجتمع الدولي الى أصوات من يشعرون بالقلق على الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي.

وننوه على وجه الخصوص بدور البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والتي مددت هذه الجمعية العامة ولايتها بموجب القرار ٢٧٨/٤٨ بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، بوصفها عاملا مؤثرا ضروريا في المستقبل المنظور لتحقيق استقرار حالة حقوق الانسان في المدى البعيد. ويمكننا أن نشير بكل فخر الى الجهود التي بذلتها البعثة المدنية الدولية لتنفيذ ولايتها في هايتي في ظل ظروف بالغة الصعوبة إبان حكم سلطات الأمر الواقع. ونعرب عن شكرنا الخاص للمدير التنفيذي للبعثة، السيد غراندرسون، ومعاونيه على جهودهم وتفانيهم في خدمة قضية حقوق الانسان في هايتي. وحكومتي تحث على عودة البعثة الى قوامها الكامل بأسرع ما يمكن حتى تتمكن من النهوض بشكل فعال بحقوق الانسان للجميع في هايتي.

إن المصالحة الوطنية الطويلة الأجل وتعزيز حقوق الانسان في هايتي يتطلبان جهودا شجاعة من كل الأطراف السياسية الهايتية لإعادة ترسيخ الحوار السياسي. وعلى الأطراف السياسية المؤثرة في هايتي أن تعلم أن المجتمع الدولي يراقب الوضع بيقظة، وأنه مستعد للعمل معها لكفالة ازدهار الديمقراطية وحقوق الانسان باعتبارهما عنصرين أساسيين للمصالحة الوطنية.

وعلينا أيضا أن نشدد على ضرورة وجود نظام فعال ونزيه للعدالة في هايتي. وقد وضعت تشريعات للفصل بين الشرطة والجيش. وفضلا عن ذلك، تولت القوة المتعددة الجنسيات إعداد برنامج تدريبي لقوة شرطة مؤقتة في هايتي. ويعد هذا البرنامج خطوة هامة أولى لوضع نظام شرطة من نوع جديد كلية في هايتي. وهناك مدربون من فرنسا وكندا والولايات المتحدة يعلمون الهايتيين أن دور الشرطة في مجال الأمن العام يقوم على المسؤولية تجاه الشعب وتجاه القانون.

وكجزء من هذا البرنامج، يعمل أكثر من ٨٠٠ من مراقبي الشرطة الدوليين من ٢٠ دولة في معظم أنحاء هايتي للتأكد من أن عمل قوة الشرطة المؤقتة يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. وهذا البرنامج الذي شُرع في تنفيذه بموجب اتفاق بين الولايات المتحدة وحكومة أريستيد، سيستمر تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة في هايتي. والخطوة التالية في هذا البرنامج هي الأهم. ففي كانون الثاني/يناير، ستفتح فصول لتدريب قوة محترفة من الشرطة المدنية ستكون مسؤولة أمام القيادة المدنية بالحكومة، دعما لدستور هايتي وقوانينها.

والولايات المتحدة تتطلع قدما الى إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في هايتي في أقرب موعد ممكن. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الانتخابات هي القول الفصل في الجهود الرامية، على حد تعبير الرئيس أريستيد، الى المصالحة بين الهايتيين وهايتي. وقد بدأت بالفعل شعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية جهودها للتخطيط للانتخابات، وفتحت مكتبا لها في بورت أو برينس. والولايات المتحدة ذاتها تخصص ١١,٣ مليون دولار للتربية الوطنية وتثقيف الناخبين وتدريب فارزي الأصوات، ومراقبي صناديق الاقتراع التابعين للأحزاب السياسية، ولوسائل النقل واللوجستيات. وهذه المساعدة يجري تنسيقها مع المنظمات غير الحكومية المحلية في هايتي. ونحن نتطلع الى قيام

رئيس الوزراء ميشيل بتسمية مجلس مؤقت للانتخابات في أقرب موعد ممكن.

ومن الصائب واللائق للمجتمع الدولي، مجسدا في هذه الجمعية، أن يبذل قصاراه لمساعدة الناس في هايتي في بدايتهم الجديدة كمواطني بلد رجع مؤخرا الى حظيرة الديمقراطية.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

إن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية قد وضعت، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الدستورية لهايتي، برنامج مساعدة ثنائية قوامه ١٨٥ مليون دولار ينتوى تنفيذه على مر الأشهر الاثنى عشر القادمة. وهذا البرنامج يتضمن ٥٧,٢ مليون دولار لمساعدة إنسانية ستوفر بها الرعاية الصحية وبرامج التغذية لقرابة مليوني هايتي. كما يتضمن البرنامج ٤٠ مليون دولار لمؤسسات الحكم، بما فيها النظامين الانتخابي والقضائي، كما أوضحت تفصيلا منذ برهة. وأخيرا، سيخصص البرنامج المذكور ٨٧ مليون دولار لجهود الإنعاش الاقتصادي وهو يتضمن دعما لسعر الصرف الأجنبي لتيسير تسديد المتأخرات للمؤسسات المالية الدولية، ودعما لقطاعات الزراعة والتعليم والبيئة والقطاع الخاص.

وأخيرا، علي أن أثني، نيابة عن حكومة بلادي، على المساعي الجادة التي بذلها كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية على مر السنوات الثلاث الماضية للتوصل الى حل للأزمة الهايتية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص السابق للأمين العام والرئيس الأسبق للجمعية العامة على جهوده الدؤوبة. وإذ ننظر الى المستقبل في هايتي، فإننا نعرب عن شكرنا لجهود السيد الابراهيمي، الممثل الشخصي الجديد للأمين العام، وهو يبدأ مهامه في هايتي. وحكومة بلادي تضع ثقة كبيرة في قدرته على تنسيق جهود الأمم المتحدة ونحن نقترب من لحظة الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وتنظر حكومة بلادي الى التعاون بين الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات على أنه نموذج للتعاون مستقبلا في حل الأزمات الدولية. وما زال هناك عمل كثير يجب القيام به في هايتي، وما زال هناك الكثير مما يمكن أن يحبط جهود المجتمع الدولي الرامية الى مساعدة هايتي في إعادة البناء واسترداد الأوضاع الطبيعية. إلا أنه يجمل بنا ألا نتجاهل التقدم الحقيقي الذي أحرز بالفعل. وحسبنا أن نتعشم من أنفسنا الاستمرار في بذل قصارانا لهذا الجهد الحميد.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتمادها لمشروع القرار هذا، ستسجل تضامنها مع تطلعات شعب هايتي. وتسجل حكومة بلادي تأييدها الكامل لجهود المجتمع الدولي الرامية الى مساعدة الشعب الهايتي وهو يعيد بناء دولته المخربة ويواصل بكرامة سعيه من أجل تأمين حقوق الانسان والديمقراطية الكاملة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة لهذا البند.

وأود أن أحيط الوفود علما بأن البت في مشروع القرار A/49/L.40، سيتم في موعد لاحق يعلن عنه في اليومية وذلك لكي نسمح للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة بفسحة من الوقت لدراسة آثاره على الميزانية البرنامجية.

**البند ٣٦ من جدول الأعمال**

**مسألة جزيرة مايوت القمرية**

**تقرير الأمين العام** (A/49/584)

**مشروع القرار** (A/49/L.38)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في جزر القمر، سعادة السيد سعيد محمد سقاف، لعرض مشروع القرار A/49/L.38.

**السيد سقاف** (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتيح لي البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية"،

فرصة طيبة لأخاطب الجمعية العامة للمرة الثانية. واسمحوا لي - سيدي -أن أكرر لكم التهانئ الأخوية من حكومة جزر القمر وشعبها على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

ويسعدني أن أعلم أن عمل الجمعية العامة، برئاستكم، يسير بسلاسة، وأنه، بفضل حكمتكم، تسنى اعتماد عدد من القرارات الهامة بتوافق الآراء. إن خبرتكم الثرية في ميدان العلاقات الدولية، والمبادئ الأساسية التي توجه دبلوماسية كوت ديفوار التي تضطلعون أنتم فيها بدور هام، ستكونان بلا شك من أسباب النتيجة الناجحة التي ستتمخض عنها بالتأكيد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

بمرور السنين والدورات، أصبحت مسألة جزيرة مايوت القمرية، بندا تقليديا على جدول الأعمال. وللأسف، أنه يوشك أن يفوق الرقم القياسي للبند الذي ظل أطول مدة على جدول أعمال الجمعية العامة. والواقع أن مشروع قرار هذا العام (A/49/L.38)، سيصبح عند اعتماده القرار التاسع عشر للجمعية بشأن هذا الموضوع. إن نص وروح مشروع القرار المعروض علينا، ظلا دون تغيير لمدة ١٩ عاما، وذلك نظرا لأن التشعبات السياسية والقانونية للنزاع بين بلدي وفرنسا لم تتغير، لأن فرنسا ترفض الدخول في حوار.

واليوم، أود أن أجنب الجمعية رواية تفاصيل خلفية النزاع، الذي نشب نتيجة لاساءة تفسير فرنسا لحق الشعوب في تقرير المصير، وللمبدأين المقدسين المتمثلين في السلامة الاقليمية وحرمة الحدود الموروثة من عهد الاستعمار.

وفي عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التي يعتزم شعب وحكومة جزر القمر الاحتفال بها احتفالا كبيرا، وبعد الانتفاضات التي أدت الى سقوط التكتلات الايديولوجية وسمحت لرياح الديمقراطية بأن تصل الى بقاع شتى من العالم، نتعجب نحن في وطننا لبلقنة أراضينا الوطنية. ونتساءل: ألم يكن يرجى من نهاية الحرب الباردة أن تكون حدثا ديناميا الى حد يكفي لانهاء خطط الهيمنة لدى دول كبرى معينة؟

إن فصل جزيرة مايوت القمرية عن شقيقاتها الجزر الثلاث، كان نكسة كبرى في هذا الجزء الجنوبي من المحيط الهندي. وهو يعرقل إحلال السلم في هذا الجزء من العالم الذي أعلنته منظمتنا منذ عقود عديدة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولا يزال يقلق حكومة وشعب جزر القمر بقاء هذه المسألة دون تسوية، وعدم تمكن منظمتنا من اتخاذ أي تدبير لحمل فرنسا على قبول التفاوض.

ولا أراني بحاجة الى التذكير بأن شتى السلطات في جزر القمر قد التزمت منذ عام ١٩٧٥، بالمبادئ الهادية لميثاق الأمم المتحدة والداعية الى الحوار بوصفه السبيل الوحيد لحسم النزاعات.

وحتى بالأمس القريب، اقترح فخامة السيد سعيد محمد جوهر، رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية، على فخامة السيد فرانسوا ميتران، رئيس الجمهورية الفرنسية، الذي كان يقوم بزيارة رسمية الى جزر القمر في حزيران/يونيه ١٩٩٠، بدء مفاوضات ثلاثية الأطراف. وبعبارة أخرى، اقترح أن يشترك زعماء جزيرة مايوت القمرية في المفاوضات بين فرنسا وجزر القمر بشأن هذه المسألة.

غير أن استجابة فرنسا لهذه المبادرات من جانب جزر القمر، وللاجراءات التي اتخذتها اللجنة المخصصة لجزيرة مايوت القمرية، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي تترأسها غابون، ولتوصيات جامعة الدول العربية وبلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي، كانت رفضا لا يلين وازدراء بالقانون الدولي الحديث. والأسوأ من ذلك، أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة تضطلع منذ ١٩٧٥ بسياسة للتوطين والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مايوت هدفها قطع كل الأواصر التاريخية واللغوية والاقتصادية التي ظلت على الدوام أساس وحدة الأرخبيل.

إن نوع الاستقبال غير القمري الذي يلقاه في مايوت سكان الجزر الثلاث الأخرى هو تذكرة يومية لنا بأنه على مبعدة ٢٠٠ كيلومترا من عاصمتنا، موروني، هناك قوانين ونظم أخرى تحكم حياة أبناء بلدنا. فإقامة الهياكل الأساسية للميناء والمطار

بتمويل من الشركات الفرنسية يمنح مايوت مركزا اقليميا ودون اقليمي في حين أن مركزها الحقيقي هو مركز أرض يسكنها مجتمع محلي. وذلك موضوع يثير أشد القلق لدى دول المنطقة دون الاقليمية.

وأصبحنا نشعر بقلق أكبر عندما سمعنا البيان الذي ألقاه في مايوت يوم الخميس ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ رئيس الوزراء الفرنسي الحالي، سعادة السيد ادوارد بالادور. لقد قال، في جملة أمور، إن سكان مايوت سوف يستشارون بشأن مركزهم النهائي قبل حلول عام ٢٠٠٠. وأضاف:

"إن العديدين من المهاجرين الذين دخلوا اقليم ماهوران بصورة شرعية، يطيلون إقامتهم أكثر مما ينبغي لهم. ولذلك قررت أن أعيد تطبيق شرط حصول المواطنين القمريين على تأشيرة لدخول أراضي مجتمع مايوت الفرنسي. وهذا الاجراء ينبغي ألا يفسر أبدا على أنه يعني أي عداء تجاه جمهورية جزر القمر".

ويمكن للجمعية العامة بالتأكيد أن تتصور استياءنا وخيبة أملنا ازاء ذلك البيان. فكم من استفتاء تنوي فرنسا أن تعقد لكي تبرر شرعية وجودها في جزيرة مايوت القمرية؟ إن مثل هذه المبادرة، إذا ما طبقت، ستولد بلبلة من خلال استخدام تفسير قانوني يتناقض وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، الذي ينص على أن:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه" (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، الفقرة ٦).

وقرار الجمعية العامة ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والصادر عشية انضمام جزر القمر الى الأمم المتحدة، يؤكد هذه النقطة. فلقد أكدت الجمعية مجددا على:

"ضرورة احترام الوحدة والسلامة الاقليمية لأرخبيل كومورو، المؤلف من جزر انجوان وكومورو الكبرى ومايوت وموهيلي" (القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠)، الفقرة الثالثة من الديباجة)

يتضح من قراري الجمعية العامة أن الاستفتاء بشأن تقرير المصير المعقود في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ هو استطلاع الرأي العام الوحيد الصالح للتطبيق في أرخبيل كومورو. وأما طلب الحصول على تأشيرة دخول من القمريين المتوجهين من الجزر الثلاث الأخرى الى مايوت فهو عمل عدائي موجه ضد بلدي لا أكثر ولا أقل. إن ذلك القرار بدعة مؤداها الأساسي إنهاء التدفق الحر للسلع والأشخاص فيما بين جزر الأرخبيل الأربع.

وبهذا الاجراء، فإن رئيس الوزراء الفرنسي قد عرى أمام العالم النوايا الحقيقية لفرنسا في مايوت. وبه يضع رئيس الحكومة الفرنسية نفسه في موضع المعارض لما قاله فخامة السيد فرانسوا ميتران أثناء زيارته الرسمية لجزر القمر. فالسيد ميتران على النقيض تماما من السيد بالادور، كان مشجعا للتبادل بين الجزر. ويجب على الجمعية العامة أن تتصرف بقوة لمواجهة النوايا المعلنة لفرنسا، التي بدلا من أن تقبل اليد الممدودة من جزر القمر، تعمل على تعميق خلافاتنا.

وإدراكا منه لضعفه ولأهمية مسألة جزيرة مايوت القمرية، فإن شعب جزر القمر قد حرص منذ ١٩٧٥ على التوجه الى الدول الممثلة هنا التي تشكل المجتمع العالمي.

وبالنسبة لنا معشر القمريين، فإن إعادة دمج جزيرة مايوت القمرية في جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية هي مسألة شرف وكرامة. إن تصميمنا على تحقيق ذلك متجذر في صميم نسيج وحدتنا الثقافية والعرقية والدينية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية واللغوية. لقد تعلم الشعب القمري أيضا من التاريخ المعاصر بأن كل شعب، كبيرا كان أو صغيرا، فقيرا أو غنيا، قد ولد حرا وذا سيادة.

إن جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية هي دولة جزرية صغيرة من أقل البلدان نموا وبالتالي فإنها تناضل نضالا مضاعفا: النضال من أجل البقاء الاقتصادي ومن أجل استعادة سلامتها الاقليمية. ومن هنا يفهم سبب تعليقنا آمالنا على الأمم المتحدة، التي تركت، في ميدان تقرير المصير، أثرا لا يمحى من تاريخ العالم خلال السنوات الـ ٥٠

المنصرمة. إن بلادي ملتزمة التزاما راسخا بالمثل والمبادئ الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو والتي مكنت منظمتنا من الاسهام في تحقيق السلم، وتنمية علاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب، والأمن للدول.

وبمرور الزمن أصبحت المنظمة أداة تنظم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الدولي. وميزة هذا المحفل العالمي هي أنه يحول الدول غير المتساوية الى دول متساوية، وإن كانت هذه المساواة تضعف بعض الشيء بسبب حق النقض الذي تتمتع به بعض الدول.

إن خطة للتنمية التي قدمها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، الذي نود أن نشيد به إشادة حارة على تفانيه في خدمة رفاه الانسانية، تذكرنا بأن الوقاية هي أفضل السبل لضمان السلم والأمن الدوليين.

لقد تكلمت من أعماق القلب، ولكن دون أن أغفل نداء العقل، فإنما العقل هو الذي يفرض علينا ارتباطنا الذي لا يضعف بجزء من أراضينا الوطنية. وأعرب عن خالص رغبة فخامة السيد سعيد محمد جوهر، رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية، وحكومة وشعب جزر القمر، في أن تعتمد الجمعية العامة برئاستكم، سيدي، قرارا يستجيب لمطلبنا المشروع. وعسى أن تتكلم الجمعية بصوت واحد مع فرنسا، وذلك حتى يبدأ الحوار غدا بين فرنسا وإخواننا في مايوت بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أعرب عن عميق امتنان جزر القمر، حكومة وشعبا، للدول المشاركة في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.38 بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية، وكذلك لجمهورية أوغندا التي انضمت لتوها الى قائمة مقدمي مشروع القرار. وأود أيضا أن أشكر، سلفا، الذين دأبوا على تأييدنا وتأييد قضيتنا العادلة. ونسأل من يمتنعون عادة عن التصويت - لا بسبب معارضتهم لحق الشعوب في تقرير المصير أو اعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية، وإنما بسبب غرابة هذه الحالة بالذات وتعقيدها - أن يمنحونا صوتهم الايجابي.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ننتقل الآن الى النظر في مشروع القرار A/49/L.38.

طلب ممثل فرنسا أخذ الكلمة لتعليل تصويته قبل التصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن تعليلات التصويت يجب أن تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها.

**السيد مريميه** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تأسف فرنسا لنظر الجمعية العامة مرة أخرى في مسألة جزيرة مايوت التي هي اقليم خاضع للسيادة الفرنسية. ولا يسع بلادي إلا معارضة مشروع القرار المقدم تحت هذا البند من جدول الأعمال.

ومع ذلك فقد أصغى وفد بلادي باهتمام للبيان الذي أدلي به توا بشأن هذه المسألة. لقد أعرب المتكلم السابق عن الأمل في ايجاد حل عادل ودائم، وفرنسا تشاطره هذا الموقف. لقد التزمنا بأن نسعى بنشاط الى ايجاد حل مقبول لمشكلة مايوت. وبهذه الروح، أعلنت فرنسا مرارا عن استعدادها لقبول الشروط لتسوية هذه المسألة التي تتفق مع القانون الدولي وقوانينها الوطنية.

وهذه التسوية ينبغي، أن تحترم في المقام الأول، إرادة السكان المعنيين. وفي هذا الصدد، صوت سكان جزيرة مايوت بحرية وديمقراطية لصالح ابقاء إقليم مايوت في نطاق الجمهورية الفرنسية. إن مناخ الثقة القائم بين جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية والحكومة الفرنسية يسمح باجراء حوار بناء. ويستند هذا الحوار الى علاقات الصداقة والتعاون الوثيق بين بلدينا. ونحن مقتنعون بأن هذا التعاون، الذي تدفعه رغبة ثابتة في التوفيق والطمأنينة وروح الانفتاح، سيسمح، على الرغم من الصعوبات، بتحقيق تقدم في جهودنا المشتركة لايجاد حل منصف. ولن تدخر فرنسا وسعا لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن أضيف كلمة حول قرار حكومة بلادي البدء بإصدار تأشيرات دخول لمواطني جزر القمر. إن سبب ذلك هو أن هجرة مواطني جزر القمر غير الشرعية الى جزيرة مايوت اتخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل. ففي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤، كان مجموع عدد المهاجرين أكبر مما كان عليه في عام ١٩٩٣ بأكمله. وهذه الهجرة مستمرة بازدياد. إن هذا القرار لا يضر بأي حال من الأحوال بالعلاقات الممتازة القائمة بين جزر القمر وفرنسا. والواقع أن سفارتنا في موروني تلقت تعليمات بعدم السماح بأي حال من الأحوال للترتيبات الجديدة بعرقلة العلاقات الطبيعية بين مايوت وجزر القمر.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.38.

طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

**المؤيدون:**
الجزائر، الأرجنتين، استراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، فنلندا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرة العربية الليبية، مدغشقر، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، تايلند، توغو، تونس، تركيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

**المعارضون:**
فرنسا، موناكو.

**الممتنعون:**
أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، شيلي، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جورجيا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، قيرغيزستان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، اسبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت (القرار ١٨/٤٩)*

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك

**البند ٤٢ من جدول الأعمال**

**الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية**

**تقرير الأمين العام** (A/49/489 و Corr.1)

**مذكرات من الأمين العام** (A/49/59، و A/49/116، و A/49/281، و A/49/585)

**مشروع قرار** (A/49/L.35)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فيما يتعلق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/489 و Corr.1، أود أن أبلغ الوفود أن أرقام الوثائق الأربعة الأولى التي لا تزال ناقصة في الفقرة ٤ هي على التوالي A/49/487، و A/49/562، و A/49/397، و A/49/534؛ أما في الفقرة ١٥، فإن رقم الوثيقة

الناقص هو A/49/534 وأرجو أيضا من الأعضاء الاحاطة علما بأن العبارة الأخيرة من الفقرة ٤ من التقرير قد حلت محلها الفقرة ١ (ب) من التصويب.

هذا وإن مذكرات الأمين العام التي يحيل بها تقارير مدير شعبة حقوق الانسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور واردة في الوثائق A/49/59، و A/49/116، و A/49/281، و A/49/585.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا، سعادة السيد فرناندو نارانخو فيالوبوس، لعرض مشروع القرار A/49/L.35.

**السيد نارانخو فيالوبوس** (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم كوستاريكا والبلدان الشقيقة بنما والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكارغوا، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون: "الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

ها نحن نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وخلال نصف القرن هذا، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، تبدل العالم تبدلا كبيرا، وكذلك المنظمة.

كما أن أمريكا الوسطى، وهي المنطقة المضطربة البركانية الواقعة في الجزء الأوسط من نصف الكرة الغربي قد تغيرت أيضا تغيرا كبيرا. ولقد كانت بلدان أمريكا الوسطى الستة من بين مؤسسي الأمم المتحدة. وفي تلك الأيام كانت عدة بلدان من أمريكا الوسطى تناضل من أجل الإطاحة بالنظم القمعية أو لاستئصال شأفة عواقبها. على أن الحصول حقا على الديمقراطية في جميع بلدان المنطقة لم يتحقق إلا مؤخرا، بفضل العملية التي بدأت في اسكيبولاس.

لقد نجحت بلدان أمريكا الوسطى، عن طريق سلسلة من المفاوضات، اضطلعت فيها الأمم المتحدة بدور هام، في بناء ديمقراطية فعالة وسلم دائم. وقد تسنى إنهاء الحرب والعنف الواسع الانتشار اللذين ابتليت بهما بعض البلدان في البرزخ بفضل عملية مصالحة وطنية حقيقية. كما تم تعزيز احترام حقوق الانسان، وتجديد عملية التكامل الاقليمي.

لقد انتقلت أمريكا الوسطى من الحرب الى السلم، لكن مواطنيها يدركون تماما أن السلم، اذا ما فهم على أنه مجرد غيبة الحرب، لا يمكن أن يتوطد في منطقتنا ما لم تتهيأ لشعوبنا الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة، وما لم يمكنا أن نكفل الرخاء للأجيال الحاضرة والمقبلة في إطار الحرية والعدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، قبلت أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٤ تحدي التحرك صوب نموذج جديد للتنمية.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٤، عقد رؤساء بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، بحضور رئيس وزراء بليز، مؤتمرهم العادي الخامس عشر في بلدة غواسيمو الكوستاريكية. وفي تلك المناسبة، أرسى قادة أمريكا الوسطى، عند تصديقهم على التزامهم بالديمقراطية، الأساس لنهج جديد للمنطقة، هو الذي أفضى الى تحالف من أجل التنمية المستدامة.

إن مبادرة أمريكا الوسطى ذات طابع شامل. وهدفها هو التغلب على الفقر المدقع، وذلك بالاستثمار في القطاع الاجتماعي، وبتعزيز احترام البيئة والحفاظ على التراث الطبيعي للمنطقة، مع إيجاد نمو اقتصادي منصف وتهيئة فرص حقيقية لأضعف المجموعات في المجتمع. كما أنه يستتبع نضالا أخلاقيا من أجل تحقيق الاستقامة في الحياة العامة والاخلاص في ممارسة السلطة.

وبغية تجنب الطنطنة البلاغية التي تسببت في الماضي في فقدان بلدان أمريكا الوسطى لموارد كثيرة جدا ووقت طويل جدا، اعتمد الرؤساء في غواسيمو برنامج عمل ملموسا ذا أهداف وجداول زمنية محددة تحديدا دقيقا.

وفي ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، عقد رؤساء جمهوريات البرزخ اجتماعا آخر في ماناغوا بنيكاراغوا للتوقيع على تحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى.

إن التحالف من أجل التنمية المستدامة، الذي هو مبادرة مقترنة بسياسات وبرامج وأعمال ذات آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة، إنما يسجل تبدلا في استراتيجية التنمية، تبدل في المواقف الفردية والجماعية، وفي السياسات المحلية والوطنية والاقليمية صوب الاستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمجتمعات أمريكا الوسطى، تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١.

وهذا الجهد لا يرمي الى أن يحل محل آليات التكامل القائمة بل أن يكملها ويعززها ويمدها بخطوط توجيهية تجعل التنمية المستدامة هي الاستراتيجية والسياسة المركزية لبلداننا وللمنطقة ككل.

إن التنمية المستدامة التي تتطلع اليها أمريكا الوسطى لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار ديمقراطية حقيقية وتعددية وقائمة على المشاركة العامة بوصفها أساس الوجود البشري. وقد اتفقنا على أن ندرجها بصورة مباشرة، وعلى نحو متزايد، في المجتمعات المدنية في منطقتنا، وعلى أن ندخل شعوبنا في عملية صنع القرار اعترافا بالدور الهام الذي يمكن لمثل هذه العملية أن تؤديه في توطيد الديمقراطية.

إن التنمية المستدامة التي تتطلع اليها أمريكا الوسطى لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تضمنت تنمية اقتصادية أساسية مترسخة من الحرية والكرامة والعدالة والكفاءة وللوصول المنصف لمنتجاتنا الى الأسواق الدولية. وفي فترات أخرى من التاريخ، شهدت أمريكا الوسطى نموا اقتصاديا لم يترتب عليه بالضرورة تحسن في مستويات معيشة سكانها، باستثناء حفنة قليلة. أما اليوم فإن مسعانا مختلف، فنحن لا نريد زيادة في الأرقام، لكن زيادة في رفاه أكبر عدد ممكن من الناس.

إن التنمية المستدامة التي تتطلع اليها أمريكا الوسطى، لا يمكن أن تتحقق إلا بالادارة الرشيدة للموارد الطبيعية للمنطقة وبتحسين نوعية البيئة. وهنا وقع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، في مؤتمر قمة ماناغوا، ٢٣ تعهدا محددا بصدد الموارد الطبيعية، وكلها ترمي الى حماية تراثنا، ووضع حد للاستغلال غير الرشيد له، ومحاربة التلوث وبذل جهود متضافرة لصون البيئة.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ياسين (السودان).**

وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر في تيغوسيغالبا شارك قادة بلداننا الذين تربطهم سويا المُثل العليا للمسؤولية الاجتماعية، في مؤتمر دولي معني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى. وهناك، أعلنوا على نحو شامل وبكل شفافية، أولويات إقليمية جديدة مع المجتمع المانح والمجتمع المدني المنظم.

وفي اجتماع تيغوسيغالبا، قطعت تعهدات هامة في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والتكاملية، وذلك تتمة للجهود التي بدأت في ماناغوا بالتوقيع على التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى.

وفي تيغوسيغالبا أعلنت خطوط توجيهية جديدة لتعزيز الديمقراطية والأمن الاقليمي. وحددت مجالات الأولوية للعمل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن أمريكا الوسطى ككل ملتزمة ببذل جهود حاسمة من أجل مستقبلها. ونجاح هذه الجهود هو الذي سيحدد درجة رخاء وازدهار شعوبنا وأجيالها المقبلة.

ونعتقد أن نجاح هذه المهمة إنما هو لصالح الجميع لا أمم أمريكا الوسطى وحدها. وكما أظهرت أحداث العقد الماضي المأساوية، فإن سلم واستقرار أمريكا الوسطى عنصران هامان لجيراننا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وفي منطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإننا نعتقد قبل كل شيء، أن النتائج الملموسة والايجابية لجهود أمريكا الوسطى، يمكن أن تستخدم كنموذج للبلدان الأخرى الصغيرة والفقيرة، في نصف الكرة أو في مناطق أخرى من العالم، التي هي بسبيلها لأن تجد في التنمية المستدامة خيارا صالحا عند شروعها في طرق مسارات عمل جديدة.

إننا ندرك أن جهودنا متواضعة من حيث الحجم، لأن أبعاد وموارد أمريكا الوسطى نفسها متواضعة.

لكننا واثقون بأن ذلك سيسهل لنا تحقيق أهدافنا. وأن خبرتنا يمكن أن تكون ملهمة لدول نامية أخرى.

واذا مـــا وفقت أمريكا الوسطى فـــي تحقيق أهدافها، واذا ما أمكننا - نحن أبناء أمريكا الوسطى - أن نجعل من تحالفنا من أجل التنمية المستدامة واقعا فعليا، يسعدنا شيء أكثر مما سيسعدنا أن نرى أن بلدانا أخرى لديها مشاكل مشابهة وقد وجدت لنفسها حلولا، بناء على التجربة التي مرت بها منطقتنا.

لقد أسهم المجتمع الدولي بشكل حاسم في عملية إحلال السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى. إن دولا ومنظمات حكومية مختلفة، وكذلك منظمات غير حكومية عديدة، أيدت بحماس مفاوضاتنا من أجل السلام، وقدمت تأييدا معنويا ودعما ماديا لعملية التسريح وعودة اللاجئين والنازحين والتصدي لجوانب أخرى من هذا العمل الكبير.

إن أمريكا الوسطى التي حظيت بالديمقراطية والسلم، هنا اليوم لتعرب عن أملها في أن يواصل المجتمع الدولي دعم التنمية المستدامة لمنطقتنا - كما فعل في العقد الماضي، فبغير هذا الدعم، لن يكون هناك سوى سلم وديمقراطية هشين في أمريكا الوسطى.

إن أمريكا الوسطى السلمية والديمقراطية تتطلب للمضي قدما في تحالفها من أجل التنمية المستدامة تعاونا دوليا. إننا بحاجة الى برامج ومشاريع تمكن من الوفاء بالتزاماتنا في مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئة والتزاماتنا تجاه الأجيال الحالية، والأجيال المقبلة بوجه خاص. إننا نشعر بالقلق البالغ لأن المبالغ المخصصة في مختلف البرامج الانمائية قد خفضت ولأن المبالغ المعينة للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى قد استنفذت.

إن بلدان أمريكا الوسطى تشعر بالامتنان العظيم للاهتمام الذي تبديه الأمم المتحدة ووكالاتها بقضية السلم والديمقراطية الإقليميين. إننا نناشد سائر الهيئات في المنظومة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ أن تنظر - في إطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة - في توفير الموارد الضرورية لإنشاء برامج إقليمية جديدة ومستحدثة. وفي الوقت نفسه، فإننا، أبناء أمريكا اللاتينية، نوجه نداء أخويا الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاستجابة، بشكل انفرادي أو جماعي، لهذا التعهد الجديد من بلدان أمريكا الوسطى، وذلك بالتعاون معنا في جهودنا حتى نحول أهدافنا الى نتائج مثمرة.

إن مشروع القرار الذي قدمته بلدان أمريكا الوسطى الستة الى الجمعية العامة للنظر فيه بعنوان "الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنميـــة" يبيـــن الخطوات التي اتخذتهـــا أمريكا الوسطى ونحن نتحرك صوب التنمية المستدامة. إنه يعكس التطلعات الرئيسية لبلداننا فيما يتعلق بالدور الذي نحن مقتنعون بإمكان نهوض المجتمع الدولي - وبخاصة الأمم المتحدة - في هذه المهمة الجديدة التي تضطلع بها أمريكا الوسطى. ونحن واثقون بأن إرادة الجمعية العامة ستتجلـــى فـــي تأييدهـــا لمشروع القرار، نصا وروحا.

إن أمريكا الوسطى تريد الحرية والسلم، وقد حققنا انتصارا في فترة قصيرة تاريخيا في كفاحنا من أجل هذه الأشياء. واليوم تواجه أمريكا الوسطى تحديا جديدا هو التنمية المستدامة. وتحقيقنا لانتصار جديد بل حتى أروع، سيعتمد على إرادة وتصميم أبناء أمريكا الوسطى وعلى الدعم الذي نجده في المجتمع الدولي لجهودنا.

إن الـ "بوبول فوه" كتاب مقدس للكويتش - الذين يمثلون حضارة من أغنى الحضارات السابقة على الحضارة الكولومبية في أمريكا الوسطى - ويقال إن كبار السن من شعبها، كانوا يصلون لقرون عديدة مضت بالكلمات الآتية:

"يا قلب السماء، ويا قلب الأرض !
أعد مجدك وثرواتك،
امنح أبناءك الحياة والرفاه".

واليوم في هذه المنظمة التي هي قلب الأرض، تكرر أمريكا الوسطى التي تعرف أن الله يساعد الذين يساعدون أنفسهم، ذلك الدعاء القديم بإيمان وأمل.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند بعد نصف ساعة.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

**السيد مسيدو** (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تابعت حكومة المكسيك باهتمام خاص التطورات الايجابية التي حدثت في أمريكا الوسطى. وتصميم حكومات وشعوب المنطقة على تعزيز مؤسساتها كان ولا يزال مدعاة لتشجيع كبير. وفي هذا العام، وفي أربعة من بلدان البرزخ هي بنما والسلفادور وهندوراس وكوستاريكا، نصب رؤساء حكومات جديدة بناء على إرادة مجتمعاتهم المعرب عنها بحرية. ونحن نرحب بالإسهام الهام الذي قدمته هذه الأحداث في توطيد السلم في المنطقة.

ومن دواعي التشجيع أن نشهد التقدم المحرز نحو السلام في غواتيمالا، إن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ما زالا يواصلان بذل جهود هامة لتحقيق السلم لبلدهما. إن الاتفاقات الخاصة بحقوق الانسان، والجدول الزمني للمفاوضات المتعلقة بتوطين السكان الذين اقتلعوا من ديارهم نتيجة للمواجهات المسلحة، وإنشاء لجنة لإلقاء الضوء، تاريخيا، على انتهاكات حقوق الانسان وسائر أعمال العنف التي تسببت في إحداث معاناة كبيرة في صفوف الشعب الغواتيمالي أمور تدل جميعا على تصميم كلا الطرفين على حل خلافاتهما عن طريق التفاوض الذي هو السبيل الوحيد لضمان سلم وطيد ودائم.

إن المجتمع الدولي يدرك الجهود التي يبذلها الغواتيماليون. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي أذنت الجمعية العامة، وفقا لتوصية من الأمين العام وبناء على طلب الطرفين، بإنشاء بعثة للأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا. وقد أنشئت هذه البعثة وبدأت عملها فعلا.

وفي هذه المرحلة من عملية السلام في غواتيمالا من المهم أن يدرك الطرفان والمجتمع الغواتيمالي بأسره أن التقدم في المفاوضات لن يكون ممكنا الا بالتقارب البناء.

لا بد من إحلال السلم إذا ما أريد لذلك البلد أن يحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا فإننا نحث حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، كما فعلت مجموعة أصدقاء عملية السلم في غواتيمالا، على أن يجددا التزامهما القاطع بتحقيق اتفاق للسلم الراسخ والدائم على نحو ما هو متوخى في الاتفاق الإطاري الموقع في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وقد تم إحراز تقدم هام في السلفادور مما يؤكد أن عملية السلم في ذلك البلد تقف شاهدا على الإمكانيات السياسية التي تتاح عندما تتوفر الإرادة لدى الأطراف المعنية، ودليلا على النتيجة الناجحة للدعم الدولي المقدم للجهود التي بذلها شعب السلفادور. فمن خلال الأمم المتحدة، التزم المجتمع الدولي التزاما كاملا بمواصلة دعم الأطراف المعنية في السلفادور في بناء سلم نهائي ودائم. ومن الأدلة التي تثبت ذلك قرار مجلس الأمن الأخير بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور للمرة الأخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل من العام المقبل. ونحن نتطلع باهتمام إلى الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام بالتشاور مع الوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لمساعدة السلفادور في إطار اتفاقات السلم خلال الفترة التي تعقب انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

ونحث الأطراف على أن تفعل ما طلب منها مرارا وتكرارا، فتعجل إجراءاتها الرامية إلى الحسم الكامل للمشاكل الحساسة، كالمشاكل المتصلة بإصلاح النظم القضائية والانتخابية، وقضايا الأمن، وبرامج نقل ملكية الأراضي وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة، من أجل تحقيق المصالحة الكاملة في ذلك البلد.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن إحراز تقدم في المجالين السياسي والمؤسسي إلا إذا صاحبه تقدم مماثل في التنمية الاقتصادية للمنطقة، وإذا توفر الدعم الثابت لإعادة تشييد النسيج الاجتماعي لتلك الأمم. وأمام بلدان أمريكا الوسطى أيضا مهمة عاجلة تتمثل في إعادة بناء اقتصاداتها، وإعادة إقامة وتوطيد مؤسساتها السياسية والقانونية التي تشكل أساس الحياة في المجتمع.

وبالمثل، نعلق أهمية كبيرة على دعم المجتمع الدولي لحكومة نيكاراغوا في عمليتي التعمير وإعادة التأهيل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتشارك المكسيك في فريق الدعم الذي أنشئ لمساعدة نيكاراغوا في التغلب على الدمار الذي تسببت فيه السنوات الطويلة من الصراع، وسوف نواصل جهودنا في إطار التعاون الثنائي وتقديمنا للدعم من خلال الآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت لذلك الغرض.

إن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى أمريكا الوسطى في سعيها من أجل المصالحة وإحلال السلم الدائم ينبغي ألا يتوقف الآن وقد اتخذت بلدان تلك المنطقة خطوات حاسمة لبلوغ تلك الغاية. فالمنطقة تحتاج إلى موارد مالية ودعم تقني لإعادة بناء اقتصاداتها. وبدون التنمية سيبقى السلم دائما محفوفا بالمخاطر. ويؤكد اجتماع القمة الأخير الذي عقد في غواسيمو على الروح الإيجابية التي يريد أبناء أمريكا الوسطى أن يبنوا بها مستقبلهم.

وفي هذا السياق، نرى أن للتعاون الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة أهمية فائقة. ونحن ننتظر باهتمام إعداد البرنامج المستكمل المذكور في تقرير الأمين العام تلبية للقرار ١٦١/٤٨. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، سيتعين أن يتحول التركيز من برنامج لحالة طارئة إلى استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة من أجل توطيد السلم واستئصال شأفة الفقر المدقع من المنطقة.

وتود المكسيك أن تكرر التأكيد على التزامها بالمساهمة في الجهود التي تبذلها شعوب أمريكا الوسطى من أجل تحقيق السلم النهائي والتنمية، وذلك بروح وثابة وفي المجالات التي يحددها أبناء أمريكا الوسطى بأنفسهم.

**السيد هاولي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/49/L.35. إن المرء لا يحتاج إلى ذاكرة قوية كيما يتذكر الجدل الذي كانت تثيره مناقشة مشاريع القرارات المتعلقة بأمريكا الوسطى في هذه الهيئة. وكون أن هذه لم تعد الحالة السائدة الآن أمر يُعد انعكاسا للتطورات والاتجاهات الإيجابية للغاية الحاصلة في تلك المنطقة نفسها.

إن أمريكا الوسطى تسودها الديمقراطية، وقد تولت جميع حكوماتها الحالية مقاليد الحكم من خلال عمليات تفويض دستورية. وخلال العام الماضي، أجرى كل بلد من بلدان المنطقة انتخابات حرة ونزيهة، إما على الصعيد الوطني أو على صعيد المناطق المحلية.

وباستثناء غواتيمالا، وهذا هو الاستثناء الوحيد، حيث نثق بأنه سيتم قريبا التوصل إلى اتفاق شامل يضع نهاية لصراعها الداخلي، يسود السلم بقية منطقة أمريكا الوسطى. فكل دولة فيها تنعم الآن بالسلم مع نفسها ومع جيرانها. ويتيح مستوى المصالحة الوطنية الذي حققته نيكاراغوا والسلفادور أملا لكل المجتمعات التي تعاني من صراعات.

وقد شجعنا أيضا أن نرى كيف رحب أبناء أمريكا الوسطى على نحو متزايد بانضمام بليز كمراقب ومشارك في مؤتمراتهم وتجمعاتهم، مثل الاجتماع الأخير المعني بقضايا البيئة الذي عقد في ماناغوا، والمؤتمر المعني بالسلم والتنمية الذي عقد في تيغوسيغالبا.

ونتيجة لما قامت به أمريكا الوسطى من إصلاحات اقتصادية، فإنها سائرة الآن على طريق النمو والتنمية. وفي عام ١٩٩٤، سجل كل اقتصاد من اقتصادات أمريكا الوسطى نموا إيجابيا، وطبقا لما أعلنه المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، ستنمو المنطقة ككل بنسبة تقرب من ٥ في المائة.

إن عملية التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى التي بدأت من جديد في اسكيبولاس في عام ١٩٨٧ تواصل اكتساب الزخم، والامتداد إلى مجالات جديدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر على سبيل المثال، وبحضور آل غور نائب رئيس الولايات المتحدة كمراقب، أنشأ رؤساء جمهوريا أمريكا الوسطى تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة. وهو نموذج جديد للتنمية يسعى إلى توسيع نطاق منافع النمو ليستفيد منها كل مواطني أمريكا الوسطى، وإلى حماية قاعدة الموارد الطبيعية الحيوية لكل تنمية لصالح الأجيال المقبلة.

وتنوي حكومة بلدي التعاون مع هذا التحالف الجديد ودعمه. وفي قمة الأمريكتين التي ستعقد في ميامي في الشهر المقبل، نأمل في التوقيع على بيان عن تعاون الولايات المتحدة مع تحالف أمريكا الوسطى.

وإدراكا منا لكون التجارة والاستثمار الخاص أمرين من شأنهما أن يوفرا زخما رئيسيا للنمو والتنمية في المستقبل، فقد وضعت حكومة بلدي قانونا من أجل برنامج مؤقت للتجارة سيقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ١٩٩٥. وسيتيح هذا البرنامج لبلدان مبادرة حوض البحر الكاريبي فرصة للوصول إلى سوق الولايات المتحدة مماثلة للفرصة التي يتيحها اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في مجالي الملابس والمنسوجات.

وكما هو مبين بالتفصيل في مشروع القرار هذا، فقد تولت أمريكا الوسطى زمام مستقبلها - وهو مستقبل يتسم بالديمقراطية والسلم والرخاء المتزايد. والولايات المتحدة، التي تشجعها هذه التطورات، يسرها أن تكون من مقدمي مشروع القرار هذا، وأن تحث على اعتماده في هذه الهيئة.

**السيد بيورن** (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عام ١٩٨٧ والجمعية العامة تتابع بعناية الحالة في أمريكا الوسطى، وهي تثني على الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات المنطقة من أجل إقامة السلم وتعزيزه. وفي الوقت نفسه، تحث الجمعية العامة البلدان في أمريكا الوسطى على مواصلة بذل جهودها من أجل تحقيق سلم راسخ ودائم. وبلدان الشمال تشارك على نحو نشط في عملية السلم هذه.

إن الحالة في أمريكا الوسطى تظهر دلائل مشجعة على التحسن. فلقد أفسحت سنوات الصراع وعدم الثقة الطريق للتعاون البنّاء، وأصبحت الانتخابات الديمقراطية هي القاعدة بدلا من أن تكون حالة شاذة. ولكن لا يزال هناك متسع للتقدم. ففي بلد واحد ما زال هناك صراع مسلح، وفي المنطقة ككل لا تزال الحاجة قائمة إلى المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، والمزيد من الجهود في ميداني التعليم والصحة، وإلى وعي أقوى بأهمية التضامن الوطني والمصالحة.

إن النرويج - إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة الأصدقاء وبدعم نشط من بلدان الشمال الأخرى - ما برحت تشجع بنشاط عملية السلم في غواتيمالا في السنوات القليلة الماضية. وهناك كل الأسباب التي تدعو إلى تهنئة الأمين العام بطرس بطرس غالي، ووكيل الأمين العام ماراك غولدنغ، والوسيط السيد جان أرنو، على القيادة الأكيدة التي تبديها الأمم المتحدة في المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. ولقد أضفت الأمم المتحدة بُعدا ديناميا على عملية السلم. وعلى الرغم من أن المفاوضات متأخرة بعض الشيء في الوقت الراهن عن الجدول الذي وضع في المكسيك في آذار/مارس، فقد تم بالفعل التوقيع على اتفاقات هامة، كما أحرز تقدم في المفاوضات الجارية بشأن هوية وحقوق الشعوب الأصلية في غواتيمالا.

إن إنشاء بعثة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ووزعها، هما خطوة هامة في مسيرة السلم. وهناك أفراد من بلدان الشمال يشاركون في هذه البعثة. إن تواجد الأمم المتحدة بهذا الشكل يعطي القطاعات المدنية في غواتيمالا أملا متجددا في أن يكون السلم وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية أمور قد تصبح حقائق واقعة في وقت قريب.

إن بلدان الشمال تشعر بالتزام خاص بعملية السلم في غواتيمالا. ولقد تم التوصل في أوسلو إلى اتفاق

في آذار/مارس ١٩٩٠ أرسى الأسس للمفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. كما أن جولة المفاوضات التي جرت في أوسلو في حزيران/يونيه من هذه السنة قد أسفرت عن اتفاقات هامة بشأن مسألتي إعادة توطين المشردين وانتشار لجنة لتوضيح حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أسهمت الدبلوماسية النشطة والبنّاءة اسهاما كبيرا في إنجاح المفاوضات.

إن بلدان الشمال تعمل بنشاط على تعزيز المساعدة المقدمة إلى غواتيمالا. وخلال عام ١٩٩٤ زادت النرويج والسويد زيادة ملحوظة مساعدتها لغواتيمالا حتى بلغت مساعدة كل منهما ١٠ ملايين دولار. وقد أعطيت أولوية خاصة لمشاريع تتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق التطور السياسي ومساعدة المجموعات السكانية الأضعف مع التشديد بوجه خاص على السكان الأصليين. واضطلعت فنلندا بدور هام في الجهود الموجهة لمساعدة العائدين العديدين في البلاد. وستكون بلدان الشمال على استعداد كذلك لتقديم المزيد من الإسهام لتلبية ما قد يُستجد خلال عملية التفاوض من احتياجات محددة تتصل بالسلم، وهي تعترف بالدور الخاص الموكول إلى منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

إن شعب غواتيمالا شديد التوق إلى رؤية تقدم في عملية التفاوض. إن تحويل غواتيمالا إلى مجتمع أكثر عدلا وازدهارا وديمقراطية سيتطلب من جميع الغواتيماليين جهودا كبيرة وحرصا على التنازل وقبول الحلول الوسط. وإذا كانت المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا غير معبرة الآن عن طموحات شعب غواتيمالا، يصبح التحدي الماثل أمام القطاعات المدنية هو جعل هذه المؤسسات أكثر تمثيلا وذلك من خلال المشاركة الأوسع في الانتخابات وبناء الثقة بين مختلف القطاعات. ولكن لا يزال يتعين إنجاز المزيد من جانب الحكومة والقوات المسلحة من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبلدان الشمال لا تزال شديدة القلق إزاء الهجمات الوحشية الأخيرة ضد زعماء النقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المدنيين.

وإذا ما عقد الغواتيماليون أنفسهم العزم على السير في طريق الوئام والمصالحة وإعادة إعمار بلدهم، فإن مجموعة الأصدقاء ستكون هي وبقية المجتمع الدولي على استعداد أكيد لإظهار التضامن وتوفير المساعدة. فالقطاعات المدنية، وبالتأكيد جميع أفراد شعب غواتيمالا، يجب أن يدركوا أن الأمم المتحدة ومجموعة الأصدقاء هما خير الحلفاء لهم، وأنهم إذا ما عملوا سويا على نحو بناء، أمكنهم تحقيق السلم والازدهار في غواتيمالا - وهذا أمر لا تعتمد عليه غواتيمالا وحدها، بل أمريكا الوسطى بأسرها.

ويسر بلدان الشمال أنها تمكنت من دعم عدد كبير من المبادرات المساندة لعملية السلم، بما في ذلك لجنة الحقيقة، وأمين المظالم المتصلة بحقوق الإنسان. ولقد شاركت بلدان الشمال أيضا في تدريب قوة الشرطة الوطنية الجديدة، وهي تفكر في توسيع هذه المساعدة، فضلا عن مبادرات أخرى لبناء السلم تستمر حتى عام ١٩٩٥.

إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تصادف قبولا عاما بوصفها مثالا على نوع جديد من عمليات حفظ السلم يجمع بين بناء السلم بعد انتهاء الصراع على صعيدين عسكري ومدني في آن واحد. علاوة على ذلك، فإن للبعثة طابعا مبدعا من حيث الطريقة التي تشرف بها على حالة حقوق الإنسان، وهي توفر لنا تجربة جديدة قد تبين نفعها في مناطق الصراع الأخرى، مثال ذلك غواتيمالا المجاورة.

إن الانتخابات العامة التي جرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام تمثل خطوات هامة نحو تعزيز عملية السلم والديمقراطية في السلفادور. ولقد اعتبرت الانتخابات بصورة عامة انتخابات نزيهة وخالية من الشوائب، ولو أن من اللازم تحقيق المزيد من الإصلاحات في النظام الانتخابي.

إننا نؤيد بشدة القرار الأخير القاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ولكننا نحث في الوقت نفسه، الحكومة، فضلا عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، على تنفيذ النقاط التي لا تزال معلقة في اتفاق السلم، بما

في ذلك المسألة الهامة جدا المتمثلة في توزيع الأراضي، والإصلاحات القانونية والانتخابية الضرورية، واحترام حقوق الإنسان. وقد كان انتخاب محكمة عليا جديدة في تموز/يوليه خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح.

وترحب بلدان الشمال بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فيما يتعلق بجدول زمني جديد لتنفيذ اتفاق السلم. فإن استعداد جميع القوى السياسية لمراعاة القوانين بأمانة، إذا ما اقترن بنمو اقتصادي مستمر سيشكل أفضل أساس للتنمية السلمية والمزدهرة في السلفادور.

إن العملية السياسية في نيكاراغوا لا تزال بحاجة إلى توافق وطني أكبر في الآراء، لكن المؤسسات تعمل الآن على نحو أفضل، وقد أحرز بعض التقدم بصدد الإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات الحيوية، ولقد قُدمت مساعدة سويدية كبيرة للانتخابات المحلية في المناطق الأطلسية في شباط/فبراير. والكيفية التي تمت بها الانتخابات تمثل خطوة مشجعة إلى الأمام. وينبغي بذل مساع لتوفير أساس أوطد لمحادثات بنـّاءة بين الرئيس وجميع الأحزاب والفصائل السياسية الرئيسية.

ولا يمكن معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه نيكاراغوا إلا من خلال الحوار السياسي. وتسعى مجموعة الأصدقاء، التي تقوم السويد فيها بدور الشريك الفعال، إلى تقديم الدعم في سبيل التصدي لها وفي غير ذلك من الجهود الصعبة والحاسمة. ويجب أن تكون جميع الأطراف مستعدة للتوصل إلى حلول وسط لصالح الأمة. ويسبب الموقف الحالي، بالإضافة إلى أعمال الجماعات المسلحة وزيادة العنف إلى مشاق للأهالي وإلى إيجاد الشعور بخيبة الأمل في أوساطهم.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي باتفاق "صندوق التكيف الهيكلي المعزز" المعقود مع صندوق النقد الدولي في أيار/مايو، ونأمل أن يسهم في توطيد الأساس الذي تقوم عليه السياسة الاقتصادية النيكاراغوية. على أن الحالة تستدعي بذل جهود متواصلة من قِبَل المجتمع الدولي لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة والسليمة في البلد. ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل لصالح الشعب إلا في ظل الاستقرار السياسي، وهذه مسؤولية تتقاسمها جميع القوى السياسية في نيكاراغوا. إن توفر هذه الأحوال شرط مسبق لورود الاستثمارات الطويلة الأجل وقيام العلاقات التجارية الدائمة. كما يمكن في هذه الأحوال استخدام المساعدة الإنمائية استخداما أكفأ.

ونيكاراغوا من المستفيدين الرئيسيين من المساعدة الإنمائية التي تقدمها بلدان الشمال الأوروبي. ونحن على استعداد لمواصلة هذه المساعدة لتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة السلم والمصالحة الوطنية فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يجب التشديد على أن المساعدة الإنمائية غير كافية في حد ذاتها لضمان تحسين أحوال المعيشة في الأجل الطويل.

فالتقدم المطرد في سبيل الديمقراطية والحوار البناء بين الأطراف السياسية هما وحدهما اللذان يتيحان إيجاد قاعدة صلبة وتوفير بيئة إيجابية للعمل المجدي في المجال الاقتصادي ووضع الأساس اللازم للنمو الاقتصادي. هذا ويمثل عبء الديون الثقيل في نيكاراغوا عقبة من أكبر العقبات التي تعترض سبيل التنمية في ذلك البلد. ولو تحقق توحيد القروض والإعفاء الجزئي، على الأقل، من الديون لكان في ذلك نفع كبير للتنمية المستدامة. وبلدان الشمال الأوروبي مستعدة في هذا الخصوص لضم الصفوف مع مجتمع المانحين وذلك لدعم العملية الهادفة إلى تخفيف عبء الديون في نيكاراغوا.

وعلى الحكومة، بسبب قيود الميزانية، اتباع ممارسات مشددة جدا في إدارة المصروفات، وزيادة صقل المعايير التي تحدد البرامج الإنمائية ذات الأولوية، ورسم سياسات قطاعية واضحة. ونرى أن هذا سيضع الأساس لتحسين إدارة المعونة وتنسيق مداخلات المعونة الخارجية. وعلى الرغم من توفر بعض دلائل التقدم الطيبة في هذا الخصوص، فإن الحاجة قائمة إلى متابعة إحراز نتائج في تنفيذ الاصلاحات المعتزمة. والتقيد الشديد بمبادئ الحكم الصالح شرط مسبق لتوفير الثقة لدى الشركاء في التنمية والتجارة.

ومما يدعو إلى التشجيع، ملاحظة التطورات السياسية الأخيرة في هندوراس. ونحن نؤيد تماما مبادرات الرئيس رينا للاقلال من الفساد وتحسين حالة حقوق الإنسان. ونقدر أيضا الجهود المبذولة لخفض الانفاق العسكري وإعادة تخصيص أموال الانفاق العام لقطاعات اجتماعية.

إن أمريكا الوسطى تبدي منذ نهاية سنة ١٩٩٣، اهتمامها بتعزيز وتوطيد المؤسسات السياسية بوسائل سلمية وديمقراطية. وكانت الانتخابات التي أجريت في خمسة بلدان بالمنطقة من الأمثلة على ذلك. وقد حظيت هذه الجهود بالتعاون الفعال من جانب المجتمع الدولي عن طريق عدة قنوات للتعاون من بينها الأمم المتحدة ذاتها.

وتأمل بلدان الشمال الأوروبي أن تُسفر الإرادة السياسية التي أظهرتها بلدان أمريكا الوسطى مع مر الوقت عن تحقيق سلم وطيد دائم في المنطقة. وبلدان الشمال الأوروبي مستعدة لمواصلة القيام بدور نشيط في عملية إقامة السلم الوطيد الدائم في أمريكا الوسطى.

**السيد بافا** (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد تجمع عدد من العوامل للتوصل إلى حلول سياسية في أمريكا الوسطى وذلك بإبرام اتفاقي السلم في السلفادور ونيكاراغوا، كما يُحرز حاليا تقدم كبير في غواتيمالا. وتتمثل هذه العوامل في الرعاية المتواصلة من جانب المجتمع الدولي والتدخل الفعال من جانب الأمم المتحدة، وحشد جهود بلدان أمريكا الوسطى سعيا إلى تحقيق السلم بعد توقيع اتفاقات اسكيبولاس، والجهود المتواصلة التي بذلتها مجموعة بلدان تضم المكسيك وفنزويلا وكولومبيا، قامت بالمشاركة مع بلدان أخرى في إيجاد مجموعات داعمة، مثل مجموعة كونتادورا و "مجموعة الأصدقاء" التي شكلت مؤخرا، وبالطبع توفر الرغبة في السلم لدى كل قطاعات مجتمع أمريكا الوسطى.

وقد يطيب للمرء أن ينظر إلى الماضي فيلمس ما تحقق على مدار العقد الماضي في برزخ أمريكا الوسطى من التغيرات التي لم يكن يتوقعها أحد.

وعندما بدأت أعمال مجموعة كونتادورا، في سنة ١٩٨٣، كانت الحالة في أمريكا الوسطى صعبة بوجه خاص. إذ ألم الخراب بمعظم البلدان بسبب العنف، وسادت مخاوف على نطاق واسع من تحول التوترات بين البلدان المجاورة إلى صراعات مسلحة. وارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وبدأ تفكك التكامل دون الإقليمي الذي كان يعتبر مثاليا.

ولم تكن الحالة الاقتصادية في وضع أفضل. إذ عادت معدلات النمو والدخل لسكان المنطقة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل ١٠ و ٢٠ سنة. بل وحدث ما هو أسوأ ونعني بذلك انهيار الحوار بين الزعماء السياسيين.

وكان النظام الذي يجمع بين البلدان الأمريكية عاجزا عن مواجهة التحدي، ومن هنا نشأت فكرة ملء الفراغ السياسي بجهود أمريكية لاتينية صرف لإعادة الحوار والمفاوضات.

وتمثلت الفلسفة الأساسية لمجموعة كونتادورا في وجوب التوصل إلى القرارات المتعلقة بحل المشاكل عن طريق البلدان المعنية وحدها، ممارسة سيادتها دون تدخل خارجي. وقامت مجموعة الكونتادورا بدور الوسيط في المحادثات.

ولم يتأخر طويلا تحقيق نتائج؛ إذ وضع مشروع معاهدة بعيدة المدى لحسم جميع المسائل المعلقة تقريبا. وتضمن النص تعهدات تتعلق بمسائل سياسية ومسائل المصالحة الوطنية؛ وحقوق الإنسان؛ والعمليات الانتخابية؛ والأمن؛ والمناورات العسكرية؛ والأسلحة والعسكريين؛ ودعم القوات غير النظامية؛ والارهاب؛ والأعمال الهدامة؛ والتخريب فضلا عن تعهدات تتصل بمسائل اقتصادية واجتماعية. وكان هذا كله موجها لإحياء عملية التكامل وإعادة تشكيلها.

إن الوثيقة الختامية للكونتادورا كانت تعد وثيقة طموحة في حينها بالطبع، ولكنها أدت إلى مجهود اسكيبولاس، الذي أسفر عن نتيجة مرضية جدا فتحت آفاقا ساطعة لمنطقة عانت كثيرا من الصراعات الداخلية. كما عمقت الالتزام بالديمقراطية التمثيلية والانتخابية، بإتاحة خيارات

لا تزال قائمة حاليا وهي خيارات تمارسها فعلا البلدان في المنطقة بطريقة يبدو، لحسن الحظ، أن لا رجعة فيها.

إن خطة المجتمع الدولي الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، التي اعتمدت بتوافق الآراء في الجمعية العامة، تقوم على فرضية مؤداها أن السلم لا يعني مجرد انتفاء الحرب، وإنما يحتاج إلى دعم اقتصادي وتنمية بشرية مستدامة. وقد نفذت الخطة على مدى السنوات الخمس الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤، وهي فترة تحرك العديد من مشكلات أمريكا الوسطى فيها باتجاه الحل؛ وتوطدت العملية بفضل التصميم السياسي لرؤساء المنطقة الذين قرروا أن يجتمعوا بصورة دورية، وأن ينهضوا بالمسؤولية عن توجيه عمليات السلم والتكامل والتنمية. ولم يحدث شيء من هذا القبيل خلال أكثر من ١٥٠ عاما.

وخلال الفترة نفسها، أحرز تقدم باتجاه إقامة الديمقراطية في غواتيمالا، ونيكاراغوا، والسلفادور، وتعززت عملية إقامة الديمقراطية في هندوراس؛ وفي إطار عملية أخرى كانت الديمقراطية تحرز تقدما في بنما أيضا. ولم يكن هذا بالأمر اليسير؛ ومع بدء انبعاث العديد من الصراعات، أصبح من الواضح أن الوقت قد حان لكي يواجه كل بلد الأسباب العميقة للحرب والعنف.

فنيكاراغوا، التي ربما اتخذ الاقتتال الداخلي فيها أعنف صورة بدأت تتعافى على نحو تدريجي.

وكانت السلفادور مثالا رائعا أمام العالم. وهي تمثل قطعا أنجح جهد من جميع جهود السلم التي بذلتها الأمم المتحدة. وفيها، كما في بقية المنطقة، كان هناك عنصر عجّل بالتوصل إلى الحلول، ألا وهو المناخ الدولي الجديد.

إن ثمانية وعشرين شهرا من المفاوضات المكثفة التي جرت بين حكومة كريستياني وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، برعاية الأمين العام، قد أسفرت عن إبرام اتفاق سان خوسيه بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بإنشاء آلية دولية للتحقق. كما تم الاتفاق على مسائل أخرى ذات أهمية بالغة، بما فيها الاصلاح المؤسسي، والمبدأ العسكري الجديد، وإنشاء قوة شرطة مدنية ومكتب للادعاء العام ومحكمة انتخابية عليا، بالإضافة إلى اصلاحات أخرى رئيسية في النظام القضائي بدءا بالمحكمة العليا. كما تم الاتفاق على أداء اللجنة المخصصة، ولجنة الحقيقة. وأدت هذه الترتيبات إلى وقف إطلاق النار، وحصر المقاتلين في أماكن معينة وتسليم الأسلحة، والعودة إلى الحياة المدنية، وهذا كله تحت اشراف بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور.

ولا يمكن للنتائج أن تكون أفضل من ذلك. فمنذ إعلان وقف إطلاق النار، لم تطلق طلقة واحدة في الحرب. وطُهرت المؤسسات، وأصلح الدستور؛ وسرى مفعول الحقوق الديمقراطية المتمثلة في حرية التجمع وحرية القول والتعبير عن الرأي؛ وجرت عمليتان انتخابيتان بسلام، وقام الشعب باختيار رئيسه وانتخاب جمعيته التشريعية دون تدخل.

كما أن فوائد السلم لم يطل انتظارها. فهذا البلد الذي كان يتقهقر قد سجل هذا العام نسبة نمو تتجاوز ٥ في المائة. وعادت الاستثمارات المحلية والخارجية الخاصة. وبعبارة أخرى، عاد السلم بالفائدة على الجميع.

غير أن البوسنة والصومال ورواندا تدل على أن السلم ليس شيئا يمكن أن تصنعه المنظمات الدولية. فالشعب هو الذي يصنعه. وليس هناك من بلدين متماثلين، لذلك ليست هناك صيغة واحدة يمكن تطبيقها على حالات مماثلة. فعلى كل بلد أن يسعى إلى مستقبله. غير أن خبرة الآخرين يمكن أن تكون مثالا يحتذى، فهي تدل على الطريق وتساعد على صوغ الحلول.

وإنني لعلى ثقة وطيدة بأن الظروف قد أصبحت مهيأة بعد هذه السنوات العديدة لتحقيق السلم في غواتيمالا. فأطراف الصراع يجلسون على طاولة التفاوض بنية سليمة هي إنهاء الحرب المدمرة.

ومن المؤكد أن النجاح لن يتسنى إلا بالتزام من جانب المجتمع الدولي برمته بالعمل سوية للدفاع عن الديمقراطية في شتى أنحاء المنطقة. إلا أن

هناك اعترافا متزايدا بأن ما تم إنجازه حتى الآن - مع أنه إنجاز تاريخي - لا يعد سلما إلا من زاوية انتفاء المواجهة المسلحة. فنحن لم نُزل كل التهديدات الموجهة للتعايش، واحترام حكم القانون، وممارسة الحقوق المدنية بحرية. وهذه التهديدات للتعايش والديمقراطية لا تأتي فقط من ماض ما زال معنا، ماض يتسم بانتهاك حقوق الإنسان، وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وعوامل عديدة أخرى، وإنما أيضا من الضعف المؤسسي والهشاشة السياسية والافتقار إلى الطابع التمثيلي والشرعية. وهذا يعني أن بعض البلدان في خطر مستمر يتمثل في عدم الاستقرار الدستوري والسياسي.

إن التهديد الرئيسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي يكمن في الفقر المروع ومستويات المعيشة المتدنية لأغلبية سكان أمريكا الوسطى. إن الجهود التي تبذلها البلدان نفسها لتنفيذ سياسات اجتماعية تستهدف تحسين مستويات المعيشة، ينبغي أن تُفرد لها مرتبة عالية في جدول أعمال المجتمع الدولي الذي يتعين عليه أن يعالج هذه المسألة بمساعدة التنمية، ومساعدة التجارة الخارجية التي لا مناص من أن تقيم عليها بلدان المنطقة نموها الاقتصادي.

فمن الناحية الاقتصادية، تعد بلدان أمريكا الوسطى بلدانا صغيرة يعتمد نموها على الصادرات، ولا سيما المنتجات الزراعية، إلى عدد محدود من الأسواق. إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان أمريكا الوسطى، وتوفير فرص الوصول إلى الكتل الاقتصادية الجديدة مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومجموعة الثلاثة، وبطبيعة الحال الاتحاد الأوروبي، أمران ضروريان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأفضل طريقة لمساعدة هذه البلدان في تحقيق الاستقرار الاجتماعي إنما هي مساعدتها على تطوير التجارة.

إن إقامة سلم راسخ ودائم يعتمد على ثلاثة مكونات. أولها وضع نهاية للصراع المسلح وتطبيق الاتفاقات تحت اشراف المجتمع الدولي. وثانيها تعزيز عملية إقامة الديمقراطية وإعادة بناء المؤسسات، وهنا يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما شديدا على الأخص لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان ورصدها. أما المكون الثالث والأخير فهو محاربة الفقر وعدم التكافؤ. وهنا لا يجب أن نكتفي بتوسيع المساعدة الإنمائية والتجارية، وإنما يجب أيضا أن نظل على يقظتنا بالنسبة لإدارة الموارد، وخصوصا الموارد المتعلقة بالوفاء بالتعهدات الاجتماعية والاقتصادية النابعة من اتفاقات السلم.

وأخيرا، علينا أن نجاهد لضمان أن يكون عام ٢٠٠٠ إيذانا بنهاية تاريخ كانت الحرب وكان الموت فيه هما الأساس الذي يحدد العلاقات بين البلدان وبين البشر، وبداية تاريخ قوامه سلام وحياة وتسامح وتفاهم ورقي متشارك، في كنف الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بكل أبعادها: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجماعية بحيث يصبح بوسعنا أيضا أن نعلن السلام على العالم.

**السيد أوادا** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات الأخيرة حدث تقدم رائع في عملية السلم في أمريكا الوسطى. ولعلم أهم ما يجدر ذكره في هذا المضمار توطيد أركان السلم والاستقرار في السلفادور بالانتخابات العامة التي أجريت في آذار/مارس الماضي، وهي أول انتخابات تجرى بعد انتهاء الصراع.

إن تجربة السلفادور تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لهذه المنظمة. وتنسيق جهود الأمم المتحدة مع مبادرات بلدان تشارك نفس الأفكار قد دلنا على طرق جديدة يمكن بها الجمع بين جهود حفظ السلم وجهود بناء السلم بصورة فعالة، ووفر لنا نموذجا للمساعي المقبلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة عالية بالأنشطة المبتكرة التي اضطلعت بها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها في السلفادور. وأنوه على وجه الخصوص ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور التي لعبت دورا مركزيا وأساسيا طوال عملية التفاوض بشأن اتفاقات السلم، والتي تنخرط حاليا في جهود لتعزيز احترام حقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي ومعالجة قضايا اجتماعية - اقتصادية أساسية.

وقد جاءت الانتخابات العامة التي أجريت في السلفادور في آذار/مارس الماضي تتويجا لجهود صبورة ومطولة بذلتها جميع الأطراف المعنية. ونجاح

تلك الانتخابات وإجراؤها بطريقة رئي إنها حرة ونزيهة، شهادة على التزام شعب السلفادور بالعملية الديمقراطية وبحل النزاعات بالوسائل السلمية. وقد تأثر مراقبو الانتخابات اليابانيون الذين أوفدوا إلى السلفادور بما لمسوه لدى شعبها من آمال عريضة في مستقبل أفضل. وفي الوقت ذاته، يجب أن نضع في اعتبارنا أن عقودا طويلة من الصـــراع والشك لا يمكن أن تنسى بين عشية وضحاها. والتأخيرات في تنفيذ اتفاقات السلم هي مدعاة لقلق عميق.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، ما زالت الأمم المتحدة منخرطة في السلفادور؛ وقد حولت اهتمامها من حفظ السلم إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع، لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه إلى السلفادور لكي تصبح برامجها المتصلة بالسلم والحيوية للمصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي والرخاء برامج فعالة حقا. وتأمل اليابان في أن يثبت شعب السلفادور للمجتمع الدولي، بتحقيقه هدف السلم والرخاء، أن مفهوم بناء السلم هو حقا مفهوم قابل للتطبيق عمليا.

إلا أن انتباه المجتمع الدولي اليقظ وجهوده المستمرة أمر مطلوب أيضا في أماكن أخرى في المنطقة. وأود هنا أن أتطرق على وجه الخصوص إلى الحالة في غواتيمالا التي تـُبذل فيها جهود حاليا لوضع نهاية لأطول صراع عرفته أمريكا الوسطى.

كان سير المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي متعثرا إلى حد ما مما تسبب في تأخيرات خطيرة في الجدول الزمني لعملية السلام. وبعد فترة توقف، استؤنفت المحادثات في كانون الثاني/يناير الماضي، وبفضل رئاسة السيد جان أرنو لها بوصفه وسيطا، نجحت هذه المحادثات في إبرام عدة اتفاقات منها الاتفاق المتعلق بالتفاوض على سلم وطيد ودائم. وبعد ذلك، في حزيران/يونيه، علقت المحادثات لفترة أربعة أشهر أخرى. وفي أيلول/سبتمبر أنشأت الجمعية العامة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، التي افتتحت مكتبها في غواتيمالا قبل أسبوع واحد فقط. واليابان تشيد بالأمم المتحدة وبتلك البعثة بالذات، كما تشيد بالبلدان الأعضاء في مجموعة الأصدقاء - وبخاصة حكومتا المكسيك والنرويج - على جهودها لتعزيز مسيرة السلم. ويحدونا أمل صادق في أن تواصل الأطراف الانخراط في الحوار بهدف التوقيع على اتفاق شامل للسلم قبل نهاية هذا العام كما كان مقررا أصلا.

وما زالت عقبات عديدة تعترض الطريق إلى السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى. ولكن، بدلا من أن نستسلم لمشاعر الإحباط، علينا أن نذلل هذه العقبات، وأن نجمع بين أنشطة حفظ السلم وبناء السلم بطريقة جديدة وخلاقة.

من هذا المنطلق، تقدم اليابان إلى بلدان المنطقة شتى أنواع التعاون على المديين المتوسط والطويل، بما في ذلك تقديم قروض بعملة الين الياباني، ومِنح عامة للمعونة ومساعدات تقنية. كما أنها استجابت بسرعة وسخاء إلى الحاجة إلى الإغاثة الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية التي حدثت في المنطقة. وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة المطلوبة إذا نشأت أية حالة طوارئ جديدة، والأمل يحدوها في أن تسهم مساعدتها ليس في تسهيل التنمية الاقتصادية وتوفير الإغاثة الإنسانية فحسب، بل أن تساعد أيضا في تعزيز عملية السلم وضمان أن تكون كل خطوة إلى الأمام خطوة لا رجعة فيها.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه كلمة عرفان إلى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الدور القيِّم الذي اضطلع به في مساعينا لاستعادة السلم والاستقرار في جميع أنحاء أمريكا الوسطى. إن جهوده تستحق منا بحق كل الدعم والإعجاب. أود أيضا أن أشجع الجمعية العامة ومجلس الأمن على متابعة التطورات في أمريكا الوسطى عن كثب، لكي يطبق فيها مفهوم بناء السلم بأحدث معانيه الجديدة. ويحدوني أمل خالص في أن تتمكن الأمم المتحدة، بفضل تجاربها في منطقة أمريكا الوسطى، من زيادة تعزيز قدرتها على مباشرة أنشطة حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم في مناطق أخرى من العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.